

أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

## The impact of credit standards to improve the quality of accounting information

إعداد:

فواز فاضل جدعان الشمري

إشراف:

الدكتور /نمر عبدالحميد السليحات

رسالة ماجستير استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا }

سورة طه. الآية 114

{ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ }

سورة المجادلة. الآية 11

صدق الله العظيم

## نفويض

أنا فواز فاضل جدعان الشمري أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً  
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات  
العلمية عند طلبها.

الاسم: فواز فاضل جدعان الشمري

التاريخ: ٢٠١٣ / ١١ / ٢

التوقيع: فواز الشمري

## قرار لجنة المناقشة


نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أثر المعايير الانتمائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية".

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٣/١١/٢٠ م.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً ..... 

مشرفاً ..... 

عضواً خارجياً ..... 

الدكتور: محمد فوزي شبيطة

الدكتور: نمر عبدالحميد سليحات

الاستاذ. الدكتور: عبدالرزاق قاسم شحادة

## شكر وتقدير

أشكر العلي القدير على ما أنعم به علي من فضل وتوفيق فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «مَنْ صَنَعَ الْيَتِيمَ مَعْرُوفًا فَكَافِيئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِيئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنْكُمْ قَدْ كَفَأْتُمُوهُ».

يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور نمر عبدالحميد السليحات الذي تكرم مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى كل ما قدمه من جهد وإرشاد وتوجيه حتى تخرج هذه الدراسة بصورتها النهائية

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة عمان العربية ممثلةً برئيس الجامعة اعضاء الهيئة التدريسية وأخصّ منهم الأفاضل في قسم المحاسبة.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على ما أتاحوه من وقت لمناقشة هذه الرسالة ووفاء وتقديراً واعترافاً في الجهد أشكر كل من ساعدني على اتمام هذا البحث سائلاً العلي العظيم أن تكون في موازين حسناتهم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## الإهداء

إلى من اعطاني الكثير ولم ينتظر الشكر

إلى السند والقوة

إلى صاحب البصمة في حياتي

إلى من آثرني على نفسه ولم ينتظر مني جزاء ولا شكورا

إلى من كان نعم الموجه

إلى (( والدي العزيز ))

أهدي هذا الجهد المتواضع

راجيا من الله تعالى أن يحتسب هذا العمل في ميزان حسناته

## فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع                           |
|--------|-----------------------------------|
| أ      | العنوان                           |
| ب      | الآية الكريمة                     |
| ج      | تفويض                             |
| د      | قرار لجنة المناقشة                |
| هـ     | شكر وتقدير                        |
| و      | الإهداء                           |
| ز      | فهرس المحتويات                    |
| ي      | قائمة الجداول                     |
| م      | قائمة الملاحق                     |
| ن      | الملخص باللغة العربية             |
| ع      | الملخص باللغة الانجليزية          |
| 1      | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة |
| 4-1    | 1-1 التمهيدي                      |
| 4      | 2-1 مشكله الدراسة وعناصرها        |
| 6-5    | 3-1 اهمية الدراسة                 |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| 7-6    | 4-1 فرضيات الدراسة                                   |
| 8      | 5-1 أنموذج الدراسة                                   |
| 10-9   | 6-1 المصطلحات الاجرائية                              |
| 11     | 7-1 حدود الدراسة                                     |
|        | <b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b> |
| 12     | 1-2 المعايير الائتمانية                              |
| 14-13  | 2-2 انواع الائتمان المصرفي                           |
| 15-14  | 3-2 اهداف المعايير الائتمانية                        |
| 17-15  | 4-2 العوامل المؤثرة في المعايير الائتمانية للمصرف    |
| 20-18  | 5-2 إجراءات ومراحل منح الائتمان                      |
| 24-21  | 6-2 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني        |
| 24     | عوامل خاصة بالبنك                                    |
| 25     | عوامل خاصة بالقرض                                    |
| 26-25  | جودة المعلومات المحاسبية                             |
| 28-27  | الملاءمة   |
| 30-28  | أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها   |



| الصفحة | الموضوع                                     |
|--------|---|
| 31-30  | حيمة المعلومات                              |
| 33-31  | قابلية المعلومات للمقارنة                   |
| 34-33  | التوقيت الملائم                             |
| 36-35  | قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب           |
| 57-36  | 8-2 الدراسات السابقة                        |
| 50-36  | الدراسات السابقة باللغة العربية             |
| 57-50  | الدراسات السابقة باللغة الانجليزية          |
| 59-58  | ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة |
|        | <b>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</b>     |
| 60     | 1-3 منهج الدراسة                            |
| 60     | 2-3 مجتمع الدراسة والعينة                   |
| 61     | 3-3 أداة الدراسة                            |
| 63-62  | 4-3 صدق وثبات الأداة                        |
| 64-63  | 5-3 المعالجة الاحصائية                      |
| 66-65  | 6-3 أساليب جمع البيانات                     |
| 97-67  | <b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة</b>          |

| الصفحة  | الموضوع                                |
|---------|--|
| 67      | 1-4 المقدمة                            |
| 67      | 2-4 وصف متغيرات الدراسة                |
| 103-98  | الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات |
| 101-98  | 1-5 مناقشة النتائج والاستنتاجات        |
| 103-102 | 2-5 التوصيات                           |
| 111-104 | قائمة المراجع                          |
| 119-114 | الملاحق                                |

## قائمة الجداول

| الصفحة | المحتوى   | الرقم |
|--------|---|-------|
| 63     | معاملات ثبات أداة الدراسة باستخدام كرونباخ الفا ومعامل ارتباط بيرسون  | (1-3) |
| 68-67  | وصف افراد العينة  | (1-4) |
| 69-    | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ومستوى لمستوى المعايير  | (2-4) |
| 71-70  | الانتمائية بشكل عام ولكل بعد من أبعاد أداة الدراسة  |       |
| 73     | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ومستوى جودة المعلومات   | (3-4) |
|        | المحاسبية بشكل عام ولكل بعد من أبعاد أداة الدراسة   |       |
| 74     | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد            | (4-4) |
| 76     | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الطاقة (القدرة) الاقتراضية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد             | (5-4) |
| 77     | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد | (6-4) |
| 78     | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد      | (7-4) |
| 79     | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس الظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد                   | (8-4) |

| الرقم  | المحتوى  | الصفحة |
|--------|--|--------|
| (9-4)  | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد  | 81     |
| (10-4) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الطاقة (القدرة) الاقتراضية على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد   | 82     |
| (11-4) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد   | 84     |
| (12-4) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد  | 85     |
| (13-4) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس الظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد   | 86     |
| (14-4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، واختبار (t-test)، تبعاً لمتغير الجنس | 88     |
| (15-4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعاً لمتغير العمر                   | 89-90  |
| (16-4) | تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة  | 91     |

| الرقم  | المحتوى   | الصفحة |
|--------|---|--------|
|        | المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير العمر   |        |
| (17-4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير المؤهل العلمي | 92     |
| (18-4) | تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير المؤهل العلمي           | 93     |
| (19-4) | اختبار شيفيه للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الموثوقية)، تبعا لمتغير المؤهل العلمي                              | 94     |
| (20-4) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير الخبرة        | 95     |
| (21-4) | تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير الخبرة                  | 96     |

## قائمة الملاحق

| الصفحة  | المحتوى                          | الرقم |
|---------|----------------------------------|-------|
| 120-115 | أداة الدراسة                     | 1     |
| 121     | أعضاء لجنة تحكيم استبانة الدراسة | 2     |

## أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية

إعداد:

فواز فاضل جدعان الشمري

إشراف:

الدكتور /نمر عبدالحميد السليحات

### الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية يتم من خلالها التعرف على آراء مجتمع الدراسة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد حول متغيرات الدراسة. وتكونت عينة الدراسة من (100) موظفاً في البنك الأهلي المتحد وبطريقة عينة قصدية. أما بخصوص رصد وحده المعايير فتم توزيع الاستبانات على مجموعه من الموظفين وتم على ضوء الاستجابات اعتماد وإخضاع الاستبانات الصالحة للتحليل والمناقشة، وقام الباحث بتطوير أداة للدراسة من (32) فقرة موزعة على قسمين: القسم الأول تكون من (22) فقرة موزعة على (5) خمسة أبعاد، وهي: (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل). أما القسم الثاني فتكون من (10) فقرات موزعة على (2) بعدين وهما: (الملاءمة، الموثوقية).

وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية لكل من: شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، كما أظهرت النتائج وجود اثر ايجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، كذلك أظهرت النتائج عدم وجود أثر لكل من الرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل في الملاءمة.

من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات أفراد الدراسة على افراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد تبعاً لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

وقد قدم الباحث عدداً من التوصيات أهمها: الاهتمام والتأكيد على دور شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك، والعمل على مواكبة التطورات في مجال ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك، بالشكل الذي يمكن البنوك من زيادة كفاءتها في مجال استخدام هذه الأنظمة في تحسين الأداء.



# **The impact of credit standards to improve the quality of accounting information**

By:

Fawaz.F.J Al-Shemmari

Supervisor

Dr. Nemer Abdulhamid Al-Suleihat

## **Abstract**

This study aimed to identify the impact of credit standards to improve the quality of accounting information, and through a field study are able to express the opinions of a sample of credit and risk managers in Ahli United Bank (AUB) on the variables of the study.

The study sample consisted of 100 employees in Ahli United Bank (AUB) and a comprehensive survey manner. As for the monitoring and sampling unit distribution of questionnaires to all these employees were in the light of responses to adopt and submit questionnaires suitable for analysis and discussion, the researcher has developed a tool for the study of (32) items distributed on two sections: The first section will be of 22 items distributed on (5) five dimensions, namely: (client and personal reputation, character, energy (power) default to the customer, capital and liquidity available to the client, the mortgage and the guarantees provided by the client, the economic conditions of the client). The second section shall be (10) distributed to paragraphs (2) and two dimensions: (relevance, reliability).

The study results showed the presence of the impact of a negative with a statistically significant for each of: personalized customer and reputation, character, energy (power) default for the client, as the results showed a positive impact of capital and liquidity available to the client, as well as the

results showed the absence of the effect of each of the mortgage and the guarantees provided by the client and economic conditions for the customer convenience.

On the other hand the results of the study showed a statistically significant difference in the members of the study answers to members of the study on the suitability of the quality of accounting information in Ahli United Bank (AUB) depending on the gender variable and in favor of males.

The study offered a number of recommendations, including: attention and emphasize the role of personal client and his reputation, character, energy (power) default for the client, on the relevance and reliability of the quality of accounting information in the bank, and work to keep pace with developments in the field of relevance and reliability of the quality of accounting information in the bank, as you can banks to increase their efficiency in the use of these systems to improve performance.

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً لمشكلة الدراسة وفرضياتها، كما يتضمن نموذج الدراسة وتعريف

المصطلحات الإجرائية، وعلى النحو الآتي:

#### 1-1 تمهيد:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن الحادي والعشرون تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن هناك بعض الأزمات التي شهدتها القطاع المالي ولا زال سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، هذا وقد لوحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

وخير مثال على ذلك الأزمة المالية في عام 2008 والتي تسببت بانهيار العديد من المؤسسات المالية أمثال بنك Bear Asting الأمريكي، Lehman Brothers أكبر مؤسسة أمريكية متخصصة في تمويل الإسكان. وأن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيس للإقراض .

ولذلك تراجعت معايير الجودة الائتمانية والشروط المعتادة التي تدخل في الاعتبار عند منح الائتمان، لذلك كان لابد من إعادة النظر بكافة الضوابط التي تحكم عمليات منح الائتمان من قبل البنوك، فلم يعد من السهل اتخاذ قرار منح الائتمان لأي عميل إلا بعد إجراء الدراسة الدقيقة والتقييم لدرجات المخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك وتعتبر عمليات قياس مخاطر الائتمان عن القروض الممنوحة لعملاء من الامور التي يجب اخذها بالحسبان من قبل البنك قبل اقدم البنك على منح ائتمانات جديدة .

يلعب الائتمان المصرفي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لحاجة الاقتصاد المتزايدة لرأس المال، وبالتالي فإن تطور دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد الوطني، واضطلاعها بمسؤولياتها في توفير الائتمان اللازم لاحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم والتسهيلات الائتمانية المختلفة والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة ائتمانية شاملة وواضحة، يعتبر دعامة أساسية للدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو والاستقرار، خاصة في ظل سياسات الإصلاح المتمثلة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتوسيع قاعدة الملكية بنقل ملكية العديد من الوحدات والمنشآت الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص، ورواج الحركة التجارية في سوق السلع والخدمات من خلال سياسات تحرير الحساب الجاري ورفع القيود على التجارة الخارجية (Richard, 2005, P: 278).

ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية هي الصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار او تصبح معلومات محاسبية ذات جودة إذ إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد

قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة هذه الخصائص تكون ذات فائدة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة. ( شيرازي ، 2010 ، ص 194 )

وجاء اختيار البنك الأهلي المتحد في دولة الكويت بعد اعتذار عدد من البنوك اضافة إلى ما تم تقديمه من البنك من تعاون وتشجيع ويمارس البنك الأهلي المتحد دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بمنح الائتمان، حيث تأتي أهمية دراسة واقع المعايير الائتمانية في هذا البنك من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات في الوقت الحالي، ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد على أهمية هذه المعايير لضمان نوعية ما تنتجه من معلومات محاسبية، تستخدم لقياس مخاطر الائتمان في هذا البنك، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب أن تكون قرارات منح الائتمان قرارات رشيدة ويعتبر البنك الأهلي المتحد، من البنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الكويت.

وقد دأب البنك الأهلي المتحد على توسيع نطاق شبكة فروعه المحلية حتى بلغت 30 فرعاً، وتبنى مفهوم خدمة العملاء خارج الفروع، وقد حافظ على موقعه كجهة رائدة من حيث استخدام أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا لاستيفاء متطلبات الأنشطة المختلفة التي يعمل من خلالها، وذلك عبر شبكة

الإنترنت والرسائل القصيرة وكذلك الخدمة الهاتفية "حياكم" والتي حظيت بتقدير على المستوى المتميز في خدمة العملاء.

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية يتم من خلالها التعرف على آراء عينة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد حول متغيرات الدراسة.

## 1-2 مشكلة الدراسة وعناصرها:

تبين للباحث من خلال متابعته للأحداث الاقتصادية في دولة الكويت أن هناك نقص في حجم الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية الكويتية، والذي يشكل عنصراً مهماً في زيادة النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فالائتمان البنكي يعمل على زيادة التشغيل، وتقليل البطالة، ورفع الإنتاجية، ومن ثم الازدهار والرخاء الاجتماعي، كما انه في الظروف العادية، تشكل القروض مجال الاستخدام الرئيسي لأموال البنك التجاري؛ لأنها أكثر ربحاً من الخيارات الأخرى.

كما تبين أن هناك تفاوتاً في نسبة اعتماد البنوك العاملة في الكويت على المعايير الائتمانية التي تقدمها الشركات طالبة الائتمان في اتخاذ قرار الائتمان، بل إن بعضها يتجاهل وجود مثل هذه المعلومات لعدم ثقته بها، والبعض الآخر يطلب هذه المعلومات ويتعامل معها ولكن بحذر شديد من أجل استخراج بعض المؤشرات المالية الخاصة بقدرة العملاء الإيرادية وقدرتهم على السداد.

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية مهم لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم البنك كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح

كمقترض أو كعميل ائتمان، إذ يتطلب ذلك وضع المعايير الائتمانية السليمة (قياس ما يعرف بالجودة الائتمانية) وهو مقدار الربحية المتوقع الحصول عليها نتيجة منح الائتمان، وبالتالي فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة وأبعادها وتحقيق الغرض منها من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) في البنك الأهلي المتحد؟

وينبثق عن هذا السؤال عدد من الاسئلة الفرعية هي:

#### السؤال الفرعي الاول:

ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية للعميل) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد؟

#### السؤال الفرعي الثاني:

ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية للعميل) على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد؟

#### 1-3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من طبيعة الدور الحيوي الذي يلعبه النشاط المصرفي في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني في دولة الكويت، وذلك من خلال تنمية وجذب المزيد من المدخرات واستخدامها في تمويل

المشروعات الإنتاجية والحيوية في الاقتصاد الكويتي، مما يعطيها مركز رئيسا ودورا بارزا في هذا المجال، وبالتالي ضرورة تحقيق التوازن المطلوب من خلال تحديد مؤشرات مخاطر أسلوب قياسها، مما يساهم في ترشيد القرار الائتماني وبالتالي تحقيق الاستقرار للبنوك وزيادة مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني الكويتي.

وتتبع أهمية الدراسة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كما تبرز أهميتها أيضا من أهمية القطاع الذي سنتناوله للاقتصاد الكويتي، وهو القطاع المصرفي الذي يمكن له الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، حيث يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة العاملة في دولة الكويت.

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المعايير الائتمانية كاستراتيجية أصبحت تمثل مورداً استراتيجياً تعتمد عليها البنوك للتعامل مع ظروف السوق عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، إذ يتوجب على البنوك أن تقف على عمليات الائتمان التي تم منحها للعملاء، وذلك قبل اتخاذ قرار منح قروض جديدة بغية الوقوف على حقيقة وضعها الائتماني. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال النظر إلى أنها تسهم في خدمة البنك الأهلي المتحد وذلك من خلال الكشف عن مدى ترابط عمليات الائتمان مع بعضها بعضاً كأحد الضوابط التي تساعد البنك في سعيه الدائم إلى توفير الجودة المطلوبة في مخرجات المعلومات المحاسبية بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية عموماً وقرارات منح الائتمان على وجه الخصوص.

#### 1-4 فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضية الرئيسية الآتية  $H_0$ : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بمستوى  $(\alpha=0.05)$  للمعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية



و رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية للعميل ) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) في البنك الأهلي المتحد؟

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

**الفرضية الفرعية الأولى:**

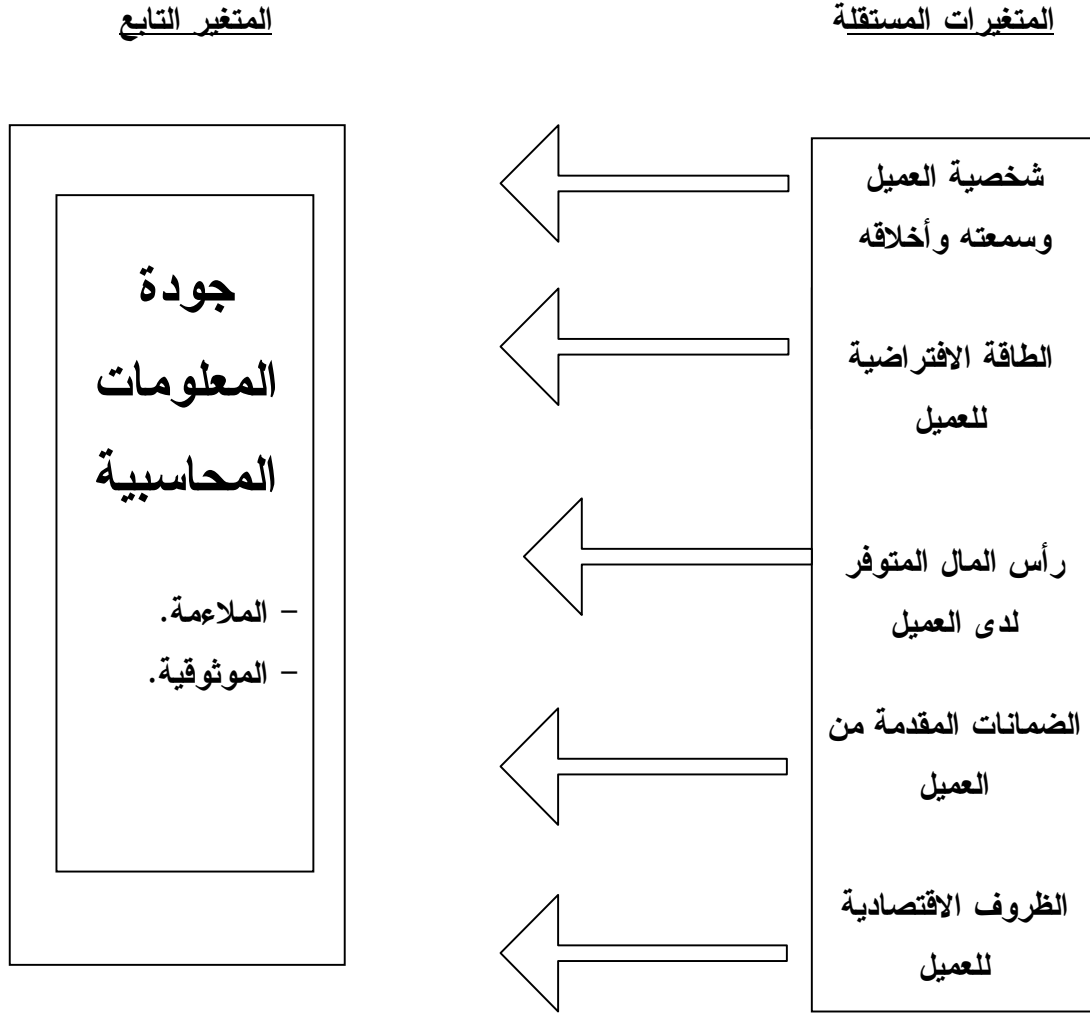
H01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ( $\alpha=0.05$ ) للمعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية للعميل) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

**الفرضية الفرعية الثانية:**

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى ( $\alpha=0.05$ ) للمعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الاقتراضية، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف الاقتصادية للعميل) على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

**1-5 نموذج الدراسة:**

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة اعتمد الباحث على نموذج خاص بها، ويوضح الشكل رقم (1) علاقات هذه المتغيرات.



**الشكل (1-1)**

أنموذج الدراسة المصدر: الأنموذج من إعداد الباحث بناءً على المراجعة الإطارية لموضوع الدراسة واعتماداً على المراجع الآتية: دراسة (Catherine, et al, 2009)، ودراسة (poddar, 2006)، دراسة (حمادة، 2010).

## 6-1 المصطلحات الإجرائية:

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد المعاني الإجرائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة والمستخدمه فيها، وذلك حسب ما يعنيه كل مصطلح في الدراسات التي أجريت في مجال الدراسة الحالية:

**شخصية العميل وسمعته وأخلاقه:** وهي أن يتمتع العميل بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزمًا بكافة تعهداته وحريصًا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له .

**الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل:** وتعني المركز المالي للعميل أي قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات .

**رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل:** وهي تمثل ملائمة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

**الرهن والضمانات المقدمة من العميل:** وهي مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد.

**الظروف الاقتصادية للعميل:** وهي الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله والبيئة المحيطة والظروف داخل البنك والظروف خارج البنك كالوضع الاقتصادي القومي وتوجهاته، والظروف العامة في المجتمع، والظروف الخاصة بقطاع نشاط العميل مثل الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة فيما يتصل

بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

**جودة المعلومات المحاسبية:** وتشير إلى الأداء الجيد لنظام المعلومات المحاسبية وملاءمة النظام المحاسبي المطبق، للوصول إلى الفاعلية والكفاءة المناسبة في العمليات والقيود وبشكل مستمر ضمن المنظمة لغرض خدمة أهدافها وحماية الأصول، وخدمة الإدارة العليا ومساعدتها في التوصل إلى الكفاية الإنتاجية القصوى، والعمل على قياس صلاحية النظام المحاسبي.

**الملاءمة Relevance:** هي مدى كفاءة التقارير والقوائم المالية ونجاحها في خدمة مستخدميها بقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوافر في الوقت المناسب.

**الموثوقية Reliability:** تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

## 7- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

أ- الحدود المكانية: البنك الأهلي المتحد.

ب- الحدود البشرية: اختار الباحث افراد مجتمع الدراسة من موظفي البنك الأهلي المتحد، كونهم أقدر من غيرهم على التعامل مع المتغيرات الواردة في نموذج الدراسة ومحتواه (100) موظف في البنك الأهلي المتحد.

ج- الحدود الزمانية: الفترة الواقعة ما بين مارس 2013 وحتى يوليو 2013

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل استعراضاً للإطار النظري الذي تناول متغيرات الدراسة، كما يستعرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بالدراسة الحالية، وعلى النحو الآتي:

#### 2-1 المعايير الائتمانية:

تهدف المعايير الائتمانية في البنوك إلى دراسة الجدارة الائتمانية للعميل، وكفاءة إدارة نشاطه، والتأكد

من صحة المعلومات والبيانات المقدمة من طرف العميل حول شخصيته ونشاطاته ومختلف تعاملاته المالية والاقتصادية، وهي بذلك تُعنى بالدرجة الأولى بدراسة طالب التمويل ومؤسسته دون التطرق إلى دراسة العملية محل التمويل بصفة مباشرة، وقبل المضي في دراسة جدواها (القرار الاستثماري) (رحماني والغالي، 2010، ص9).

ويقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بجميع أنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه حصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقد حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم أو الإقراض والتسديد (العازمي، 2012، ص39).

## 2-2 أنواع الائتمان المصرفي:

يمكن أن يتخذ الائتمان تصنيفات متعددة، تبعاً للغرض منه، وتبعاً لمدة الائتمان، ومن حيث الجهة المستفيدة من الائتمان، ومن حيث طبيعته، وذلك كما يلي:

أولاً: من حيث الغرض من الائتمان

يقسم إلى ائتمان بغرض الإنتاج وائتمان بغرض الاستهلاك، واهتمام المصارف التجارية التقليدي هو بذلك الائتمان الذي يكون بغرض الإنتاج، إلا أنه ونظراً لإقبال العملاء ورغبتهم في اقتناء الأشياء الثمينة وبسرعة دون الحاجة للانتظار لحين توفر المبلغ المطلوب، ونظراً لزيادة أعداد المؤسسات التي تقدم الائتمان الاستهلاكي، فإن المصارف دخلت حيز المنافسة وبدأت تقدم قروضاً استهلاكية للعملاء (حسين، 2008، ص11).

ثانياً: من حيث مدة الإئتمان

ينقسم الائتمان حسب أجله إلى ثلاثة أنواع، قصير ومتوسط وطويل الأجل، فالائتمان قصير الأجل هو الذي يشمل أي مدة حتى سنة، أما الائتمان متوسط الأجل فإن مدة استحقاقه تتراوح بين السنة والخمس سنوات، أما الائتمان طويل الأجل، إنما يكون لفترة أكثر من خمس سنوات، وغالباً ما يستعمل في تمويل رأس المال الثابت (أندرسون وآخرون، 2006، ص181).

ثالثاً: من حيث الجهة المستفيدة من الائتمان

ينقسم الائتمان من حيث الجهة المستفيدة منه، إلى ائتمان موجه للقطاع الخاص، وائتمان موجه للقطاع الخاص، أما الائتمان الموجه للقطاع الخاص فيشمل الأفراد وشركات الأعمال، والائتمان الموجه للقطاع العام فيشمل، الوحدات والدوائر الحكومية على كافة المستويات (زمران، 2008، ص21).

رابعاً: من حيث طبيعته

يقسم الائتمان من حيث طبيعته، إلى ائتمان مباشر و غير مباشر، والائتمان المباشر، هو الذي يمنحه البنك التجاري لعملائه بصورة مباشرة، ويشمل: القروض والسلفيات، والجاري مدين، والكمبيالات المخصومة. أما الائتمان غير المباشر، هو الذي يمنحه البنك التجاري لعملائه بصورة غير مباشرة، ويشمل: خطابات الضمان، وبطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية (حسين، 2008، ص71).

### 2-3 أهداف المعايير الائتمانية:

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية للبنك التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات المصرفية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدية العمل في المصرف، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للمصرف، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يلي: (خطيب، 2004، ص57)

1. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.
2. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء البنك المودعين.



3. ضمان عائد مناسب للبنك عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تأدية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياطات تتراكم تقوي من سلامة ومثانة المركز المالي والسوقي للمصرف.

4. التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين البنك وبين الدولة من حيث تبني البنك للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.

5. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال.

## 2-4 العوامل المؤثرة في المعايير الائتمانية للمصرف:

هناك عدد من العوامل المختلفة التي تؤثر في المعايير الائتمانية للمصرف، وعلى النحو الآتي:

1. رأس مال البنك والاحتياطات: تعتبر وظيفة الحماية من الوظائف الرئيسية لرأس مال البنك واحتياطياته المتجمعة لديه، بمعنى أن أي خسارة قد تحدث للبنك نتيجة منح التسهيلات، يكون بإمكان رأس المال والاحتياطات تحملها دون المساس بأموال المودعين، وذلك في حالة كون رأس المال والاحتياطات كبيراً، وبالتالي يربط البعض في تحديد السياسة الائتمانية بين التسهيلات الائتمانية ورأس مال البنك واحتياطياته (الزبيدي، 2004، ص39).

2. حجم الودائع: لا شك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الإقراض. فكلما كان حجم الودائع أكبر، زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر،

فالبنك دائماً يقرض من الودائع التي لديه، أما رأس مال البنك واحتياطياته فلها وظائف أخرى، ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمل البنك (زكي، 2010، ص18).

3. الظروف الاقتصادية: الظروف الاقتصادية تعتبر عاملاً مشتركاً في وضع سياسات البنك المختلفة، لا سيما سياسة البنك الائتمانية، حيث يجب على البنك أن يدرس مدى الاستقرار الاقتصادي. فالظروف الاقتصادية المستقرة تشجع المصارف على اتباع سياسات ائتمانية متحررة، والعكس صحيح فالظروف الاقتصادية غير المستقرة تجعل المسؤولين عن إدارة أي بنك متخوفين من احتمالات التغيير في المستقبل، وبالتالي يعملون على وضع سياسات ائتمانية غالباً ما تكون متحفظة ودفاعية، كما وتؤثر خطط الدولة الاقتصادية على سياسات الائتمان، فترجيح الدولة وتشجيعها على الاستثمار في قطاعات معينة يؤثر على السياسات الائتمانية للمصارف (رحماني والغالي، 2010، ص23).

4. درجة المخاطرة والربحية المرتبطة بأنواع الائتمان المختلفة: تختلف درجة المخاطرة والربحية باختلاف نوع الائتمان . فمن المعروف أن القروض الاستهلاكية تعتبر أكثر مخاطرة وربحية عن القروض المعطاة مثلا لجهات حكومية. أيضاً فإن السياسة الائتمانية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف، فإذا كان البنك يهدف إلى تحقيق معدلات ربحية عالية، ففي هذه الحالة نجد أنه يتبع سياسة ائتمانية غير متحفظة أو هجومية، ويعني ذلك قيام البنك باختيار تلك النوعية من الائتمان التي تحقق ذلك الهدف مثل القروض طويلة الأجل والقروض الاستهلاكية وغيرها. أما إذا كان البنك يتبع سياسة ائتمانية متحفظة ودفاعية، والأمان هو الهدف الرئيسي والأساسي فنجد أن البنك

يعمل على توظيف أمواله في قروض ذات درجة أقل من المخاطرة ودرجة عالية من السيولة متمثلة في إعطاء قروض قصيرة الأجل (عبد الله، 2011، ص 66).

5. موقع المصرف: يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على الائتمان الممنوح، إذ أن المؤسسات الكبرى والتي غالباً ما تحتاج إلى قدر كبير من التمويل، تسعى إلى وجود مراكزها الرئيسية بجوار المراكز المالية التي يمكنها الاتصال بها والحصول على احتياجاتها من التمويل اللازم منها. بالإضافة إلى أنه يجب أن يتقرر مقدماً المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه إليها، والتي تتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه، وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان، ولا شك أن لرأس مال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة (قويدر، 2008، ص 89).

6. السياسات النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة: تخضع المصارف كغيرها من المؤسسات لعدة جهات إشرافية ورقابية ومن الجهات الرئيسية والتي لها رقابة مباشرة على المصارف هو البنك المركزي، والذي يعمل على وضع القوانين والقواعد والتعليمات المنظمة لأعمال المصارف، وباعتبار أن وظيفة البنك المركزي هي مساعدة الدولة على تحقيق أهداف الخطط الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يجب عليه أن يرشد المصارف باعتبارها أدواته الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية والمالية للاتجاه المرغوب (نور، 2008، ص 34).

7. قدرة وخبرة العاملين بالمصرف: تؤثر مدى خبرة وكفاءة العاملين بالبنك على سياسات الائتمان ف المصارف التي يتميز المسئولين على إدارة القروض فيها بالخبرة والكفاءة في نوعية معينة من القروض نجد أن سياسات الإقراض تراعي ذلك، وهذه من ضمن الأسباب المفسرة لتخصص بعض المصارف في نوعية معينة من القروض (قويدر، 2008، ص 91).

## 2-5 إجراءات ومراحل منح الائتمان:

تعمل المصارف التجارية بشكل الوساطة المالية، فالأموال التي تجهزها للائتمان ما هي إلا أموال المودعين من الأفراد وشركات الأعمال، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بأن تتصرف وفقاً لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك . وخوفاً من حدوث ذلك فإن إدارة البنك تضع إطاراً مكتوباً تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار الائتمان. هذا وتتم عملية منح الائتمان بعدة إجراءات ومراحل أهمها:

1. البحث عن الفرص وجذب العملاء: يجب ألا يكتفي البنك التجاري بانتظار عملائه الذين يجيئون إليه أو يدعوهم للتعامل معه في وسائل الدعاية ، بل لا بد له من البحث عن الفرص بالدراسات المكتبية والميدانية والذهاب للعملاء والتعرف على احتياجاتهم التمويلية، ويلعب التسويق المصرفي دوراً هاماً في جذب العملاء وزيادة الحصة السوقية للبنك (مطر، 2003، ص48).

2. مرحلة تقديم الطلب: يجب أن يقوم البنك التجاري بتصميم طلب قرض يحوي جميع البيانات الأساسية التي تسرع من عملية التحليل وصناعة القرارات، ويجب أن يشمل الطلب أيضاً بقدر الإمكان خطة مدروسة لتقلل من عملية الاستيفاءات التي تتم بعد ذلك، كما يجب على البنك تذكير العميل بضرورة كتابة نقاط الضعف أو السلبيات منذ البداية بحيث يفهم العميل أن البنك يسلك طريق الوضوح في كل شيء، ومن الضروري تصميم نماذج الطلبات بحيث يمكن إدخالها الحاسب لتكوين بنك معلومات، كما أنه من الضروري أيضاً عمل دليل للتمويل يقدم لكل العملاء

المرتقبين، ومن اللازم كذلك وجود مسؤول أو أكثر لمساعدة العملاء في استيفاء بيانات الطلب. وغالباً ما يتم هذا عن طريق مقابلة شخصية بين العميل وأحد الباحثين الائتمانيين، وخلال هذه المقابلة يقوم الباحث الائتماني بتقييم مبدئي للعميل وللطلب الذي تقدم به، وهل يتفق مع السياسة الائتمانية للبنك أم لا، ويجب أن تتم المقابلة في جو من الود والترحيب بالعميل لاكتساب ثقته واحترامه للبنك والعاملين فيه، وخلق انطباع إيجابي من خلال الصراحة والصدق التام الذي يجب أن يتحلى به الباحث الائتماني في حديثه مع العميل (كويل، 2006، ص5).

3. دراسة طلبات الائتمان: عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقاً للنموذج المعد من قبل المصرف، فإنه يتولى تقديمه إلى قسم الائتمان لإجراء الدراسة عليه، وخاصة من حيث الغرض من القرض وفترته وجدولة السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الاقتراض، أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي البنك إلى مقر العميل طالب القرض (قويدر، 2008، ص33).

4. تحليل المركز المالي للعميل: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا. ويتم تحليل المركز المالي للعميل طالب الائتمان من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، وقد تشمل عملية تحليل المركز المالي للعميل القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط ونسب المديونية (القاضي، 2008، ص116).

5. الاستفسار عن مقدم الطلب: تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل، وشكل علاقته السابقة مع البنك والمصارف الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار في اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب (مطر، 2003، ص51).

6. التفاوض مع العميل: على ضوء التحليل والتقييم والاستفسار، تتضح تصورات عن البدائل المختلفة الممكنة للتفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه، ويتناول التفاوض عادة حجم التمويل ومدته وترتيبات السداد، وقد يتجمع القرض من أكثر من بنك واحد إن كان حجمه كبيراً، كما تحدد فلسفة التفاوض على أساس أنا أكسب وأنت تكسب، وليس على أساس أنا أكسب وأنت تخسر، فالبنك يهمله أن يكسب العميل بقدر ما يهمله أن يكسب هو (مطر، 2003، ص51).

7. طلب الضمان التكميلي: في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات (عبد الله، 2011، ص92).

8. اتخاذ القرار والتعاقد: فإذا تم الاتفاق - ومن الممكن أن يتم دون تفاوض - فحينئذ تبدأ إجراءات التعاقد، وفي نفس الوقت يجب أن يكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع دون وضع شروط جديدة تظهر لأول وهلة في العقد (عبد الله، 2011، ص93).

9. تنفيذ التمويل والمتابعة: وفي هذه المرحلة يتم تنفيذ التمويل ومتابعة خدمة العملية لضمان التزام العميل بالشروط، ويجب على البنك وضع جدول للمتابعة الدورية وإيضاح كيفية التصرف في حالة تعثر العميل، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته (العازمي، 2012، ص47).

## 2-6 العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

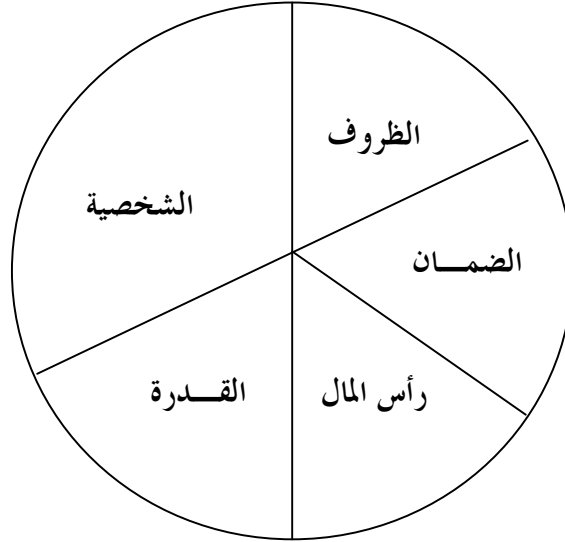
لا توجد هناك سياسة ائتمانية نمطية، بل أن لكل بنك سياسته الخاصة، هذه السياسة ومع ضرورة اتسامها بالمرونة إلا أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي بنك، وهي (الحسين والدوري، 2003، ص 90):

### أولاً: عوامل خاصة بالعميل:

يمكن اعتبار كل من: الشخصية، ورأس مال المقترض، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

ولا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلاً كافياً لمواجهة التزامات القرض أم لا. ويمكن تلخيص العوامل السابقة في خمسة متغيرات يطلق عليها 5CS وهي:

الشكل رقم (2-1): معايير منح القرض



المصدر: (حسين، 2008، ص38)

ويمكن تفسير متغيرات 5CS من، وجهة نظر البنك ووجهة نظر الزبون كما يلي:

- **الشخصية Character:** حيث تمثل شخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني، ويجب أن تدرس هذه الشخصية بحذر وبدقة. وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب. وقياس هذا العامل المعنوي بدرجة دقيقة تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العلمية، إلا انه يمكن التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل، من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة مستواه الاجتماعي وموارده المالية وكذا سجل أعماله وماضيه مع البنك ومع الغير (كويل، 2006، ص88).



- **القدرة Capacity:** وهي تدل من جهة على الطاقة الاقتراضية بالنسبة للبنك والتي تتحدد أساسا بحجم الرصيد القابل للإقراض، ومن جهة أخرى تعبر أيضا على القدرة الاقتراضية بالنسبة للزبون والتي تتحدد بقدرة العميل على تحقيق الدخل. ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل، وكذا تعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ومن خلال هذه الدراسة يقوم متخذ القرار الائتماني باستقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض (كويل، 2006، ص88).

- **رأس المال Capital:** وهو يدل بالنسبة للبنك على درجة تحمل أو رقابة المخاطر، حيث يسمح لكل دولة بتطبيق قواعدها الخاصة بكفاية رأس المال باستخدام اتفاقية بازل كحد أدنى أساسي وبالتالي فإن حجم القروض التي يمكن للبنك القيام بها مقيد بالحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال. ومن جهة أخرى يعبر رأس مال العميل المقترض على قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حالة عدم قدرة العميل على سداد ما لديه، ويرتبط هذا العيار في هذه الحالة بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للعميل والتي تشمل على كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة (عبد الله، 2011، 109).

- **الضمان Collateral:** يقصد بالضمان مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض، وفي غالب الأحيان لا يمكن أن يمثل الضمان الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، وإنما الضمان وبصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض (عبد الله، 2011، 110).

- **الظروف المحيطة Conditions:** يقصد بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعمل على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل: الحصة السوقية، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج ..... الخ (كويل، 2006، ص90).

### ثانياً: عوامل خاصة بالبنك

ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي: (كنعان، 2000، ص94)

- درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساساً بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من قدرة البنك في اعتماد سياسة إقراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما: تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة ثانية.
- رسالة البنك ونوع الإستراتيجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.
- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الأطارات المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.
- استقلالية البنك.
- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

### ثالثاً: عوامل خاصة بالقرض

يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي: (زرمان، 2008، ص78)

- الغرض من القرض: فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل "قروض قصيرة الأجل"، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي "قروض طويلة الأجل".....إلخ.
- مدة القرض: وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل، نوع القرض المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك.
- طريقة السداد: أي هل سيتم السداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.
- مبلغ القرض: حيث أن مبلغ القرض مهم جداً في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من طرف البنك.

### 2-7 جودة المعلومات المحاسبية:

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق

بالمنشآت. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم (الدراوي ومحمد، 2000، ص90).

ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن هناك مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم (الذنيبات، 2010، ص28).

وترتبط فاعلية ونجاح أي نظام للمعلومات بدرجة تأثيره على أداء الإدارة العليا لوظائفها المركزية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ويتمثل هذا التأثير فيما يقدمه هذا النظام من بيانات ومعلومات ملائمة عن البدائل المتاحة أمام متخذي القرارات بحل المشاكل القائمة والمستقبلية لتحقيق الأهداف المطلوبة، ولذا فإن اعتماد أسلوب أو منهج علمي سليم للحصول على هذه المعلومات وتنظيم عملية استخدامها يعد من أولى وأهم واجبات الإدارة العامة الحديثة لترشيد قراراتها خاصة عندما تواجه هذه الإدارة كماً هائلاً من البيانات والمعلومات عن شتى مجالات العمل اليومي وهو ما يسمى حديثاً بمنهج نظم المعلومات Approach Information System (حسين وداوود، 2005، ص9).

ولا يعتبر مجرد إساءة النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وفيما يلي بيان هذه الخصائص (زكي، 2010، ص33):

- أ. الملاءمة.
- ب. أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها.
- ج. حيده المعلومات.
- د. قابلية المعلومات للمقارنة.
- هـ. التوقيت الملائم.
- و. قابلية المعلومات للفهم.
- ز. الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل .
- أ. الملاءمة:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات، ومن ثم يمكن صياغة تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي: (أبو المكارم، 2010، ص50)

- تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بقرار معين إذا كانت تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

- يواجه المستفيدون الخارجيون الرئيسيون للقوائم المالية عدة بدائل. وتتعلق بعض هذه البدائل بوحدة محاسبية معينة بينما يتعلق بعضها الآخر بوحدة أخرى. ومن الواضح أن المعلومات المستمدة من المحاسبة ترتبط بوحدة معينة ذاتها. وبالتالي يقتصر مدى ملاءمة هذه المعلومات

على البدائل التي ترتبط بتلك الوحدة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلاً أن يجد المستثمر في القوائم المالية للوحدة المحاسبية التي يمتلك فيها جزءاً من حقوق الملكية معلومات تساعد على تقييم محصلة بيع حصته في تلك الوحدة - فلا بد من عطاء مقدمه شخص راغب في الشراء لتقييم محصلة هذا البديل ، كما أنه لا يتوقع أن يجد في القوائم المشار إليها ما يساعده على تقييم محصلة استثمار أمواله في وحدات أخرى، فلا بد من دراسة القوائم المالية لتلك الوحدات لتقييم محصلة هذا البديل. ولهذا السبب فإن بيان أهداف المحاسبة المالية قد انتهى إلى نتيجة مؤداها أن دور القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقييم محصلة استمرار المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في علاقاتهم مع تلك الوحدة أو تكوين علاقة معها. وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديداً لمفهوم الملاءمة من خلال اعتبار المعلومات ملائمة - أو ذات علاقة وثيقة بالعرض الذي تعد من أجله - إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الوحدة المحاسبية، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تنسم بها المعلومات المفيدة.

#### ب. أمانة المعلومات وإمكان الثقة بها أو الاعتماد عليها:

يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها. وتنسم المعلومات المالية الأمانة بالخاصتين الآتيتين: (خليفة، 2003، ص126)

أ. تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا ، بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا، فلا بد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع. وليست هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخرجة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات. كما يلاحظ أن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة "للدقة المطلقة" ، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تتطوي على التقريب والتقديرات الاجتهادية، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج - في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث - يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث .

ب. قابلية المعلومات للمراجعة والتحقق: يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر - مستقل عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم ، فإن المعلومات الأمانة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها - غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا. ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديدا موضوعيا حاسما، فمن المعلوم أن النشاط الذي تزاوله المنشآت لا يخضع للتحليل العلمي كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقا لمعادلات رياضية

وبالتالي، فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها - في كافة الأحوال -  
معلومات موضوعية بصورة قاطعة، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة  
منفعتها - أو بعبارة أخرى - إذا كانت أساليب القياس والإفصاح التي استخدمت لاعداد تلك  
المعلومات من شأنها أن تؤدي إلى نتائج يستطيع التثبت منها أشخاص مستقلون عن الأشخاص الذين  
قاموا بأعداد تلك النتائج.

والخلاصة، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكان الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح  
التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن  
تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين - مستقلين عن قاموا بتطبيقها في المرة  
الأولى - بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم  
تقديمها تعتبر تصويرا دقيقا لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعترها تحريف أو تشوبها  
أخطاء ذات أهمية. يضاف إلى ذلك أن هناك جانبا آخر لهذه الخاصية، يتمثل في حيده المعلومات أو  
خلوها من التحيز.

### ج. حيده المعلومات:

حيادية المعلومات - أو حيدها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز. وتتداخل هذه الصفة تداخلا  
واضحا مع أمانة المعلومات لأن؛ المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو  
الاعتماد عليها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيده للوفاء بالاحتياجات المشتركة  
لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة  
معينة بالذات إلى تلك المعلومات، وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من



التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً وتضع خاصية حيده المعلومات واجباً على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية. كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها، وتحقيق أمانة تلك المعلومات (زيود وآخرون، 2007، ص177). ويتبين مما تقدم أن خاصية حيده المعلومات المحاسبية تتطلب ما يأتي: (غريب، 2007، ص19)

- أ. أن يركز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة - ذات العلاقة الوثيقة - وتحقيق أمانتها.
- ب. فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب الالتجاء إلى التقدير، يجب ألا تعتمد إدارة المنشأة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها - بغية تحقيق نتائج معينة ترغب - مسبقاً - في التوصل إليها .

#### د. قابلية المعلومات للمقارنة:

تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتتسأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وجدير بالملاحظة أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تتبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح. ومن ثم فإن

معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملائمة المعلومات وأمانتها (Moscove et al., 2001, p.79). والجوانب المتعددة للخاصية الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرر اعتبارها على حدة. ولهذه الخاصية جانبان لكل منهما مغزاه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، وهما:

أ. إمكان المقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك "الثبات أو الاستمرارية" ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط الآتية: (الذنيات، 2010، ص125)

1. إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم – بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة لأخرى.

2. إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترة السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية – بصورة جوهرية – للعملة التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

3. إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

4. إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

5. إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب أو في حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغييرات.

6. الإفصاح عن التغييرات في الظروف التي تؤثر على المنشأة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى.

ب. إيمان المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة. ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توافرت الشروط التالية: (خليفة، 2003، ص116)

1. الشروط الستة السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

2. إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

3. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

#### هـ. التوقيت الملائم:

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها؛ وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها. وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد

إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات

يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان: (زكي، 2010، ص39)

أ. دورية القوائم المالية بمعنى طول أقصر فترة تعد عنها القوائم المالية. فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة. غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ فإن المعلومات التي تشملها قائمة الدخل قد تتأثر - إلى درجة كبيرة - بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات مضللة أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها. أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلاً قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد يتعذر الاستفادة منها في تقييم محصلة البدائل التي تواجهه.

ب. المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير، وإتاحتها للتداول، إذ إنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلاً كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم .

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفجوة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ إصدار القوائم المالية يعتبران من المعايير الهامة لمنفعة المعلومات المحاسبية، كما يتضح أن هذين المعيارين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بتجميع بيانات المحاسبة المالية وقياسها.

## و. قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب:

لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى. وبالتالي، فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة، كما يتعين على من يقومون بأعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم (حسين وداوود، 2005، ص13).

إن هذه الخاصية من خصائص المعلومات المفيدة يجب أن تلقي قدراً متساوياً من اهتمام الفريقين المشار إليهما، بمعنى أن من يقومون بوضع معايير المحاسبة عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقييم محصلة البدائل التي تواجههم. ومن ثم فإن قدراتهم - وحدود هذه القدرات - يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه المعايير - حكمها في ذلك حكم باقي العوامل الهامة في هذا المجال - وبالمثل، فإن من يقومون بإعداد القوائم المالية عليهم أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه القوائم لا تعد لمنفعة المحاسبين الآخرين، وإنما تعد لمنفعة من يستخدمونها خارج المنشأة، وأن هؤلاء قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية، وربما كانوا يفتقرون تماماً إلى مثل هذه المعرفة، ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الإيضاحات التي ترفق بها (أبو المكارم، 2004، ص44).

وبناءً على ما تقدم، فإن الإجراءات الآتية تسهم في إمكانية فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها: تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية وليس للمحاسبين وحدهم، والاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم، ووضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض، وتقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه القوائم عادة في معرفتها.

## 2-8 الدراسات السابقة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتم الاستعانة بالإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم متغيراتها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

### أولاً: الدراسات باللغة العربية

شاهين (2006) "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد المعايير الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك: دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة تحتل المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية.

2- تبين أن البنوك تواجه مشكلات متعددة تتعلق بالتسهيلات الائتمانية بسبب ضعف الأداء العام للمصارف نظراً للظروف الاقتصادية المحلية.

3- تبين أن التحليل المالي للعملية الائتمانية يمكن تفسيرها وفهم واقعها باستخدام متغيرات الدراسة المتمثلة في الوسائل والأساليب والأدوات الرقابية الفاعلة.

وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية.

الدغيم وآخرون (2006) "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على البنك الصناعي السوري".

سعت الدراسة إلى تحديد العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة المركز المالي للعميل وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وقام الباحث بتطبيق الدراسة على عينة مكونة من (50) موظفاً في البنك الصناعي السوري. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. عدم اعتماد البنك على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثاره الشخصية والحكمية.

2. يركز البنك الصناعي السوري على الضمانات، إلا أنها لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه.

3. لا يطلب البنك الصناعي السوري من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية مدققة من قبل مدقق حسابات وعلى مدار عدة فترات محاسبية.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يطلب البنك من العميل فرداً كان أم شركة أن يُرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان.

وأمكن الاستفادة من الدراسة عبر تحديد العناصر الأساسية للتحليل الائتماني الواجب اتباعها من قبل محلي الائتمان في البنوك.

دراسة مخادمة (2007) بعنوان اثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء آراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية الالكترونية ولقد أشار الباحث إلى أن خصائص المعلومات المحاسبية، تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة .

ولقد لخصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية بشكل يؤدي الى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها .



أحمد (2008) "تحليل محفظة الاستثمار في المصارف التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية اليمنية الخاصة".

سعت الدراسة إلى تحليل العوائد والمخاطر المالية للمحافظ الاستثمارية للمصارف اليمنية، كما هدفت إلى تحليل العوائد والمخاطر المالية للمحافظ الاستثمارية للمصارف، وتكونت عينة الدراسة من (5) مصارف يمنية، وشملت فترة تحليل البيانات المالية لعينة الدراسة السنوات من (1998-2004). وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن زيادة رؤوس أموال المصارف التجارية يؤدي إلى زيادة استثمارات تلك المصارف في القطاعات الاقتصادية، متى كانت هناك إدارة استثمارية فاعله تعزز دور المصارف التجارية في تمويل الشركات والمشاريع الاستثمارية المنتجة.

2. أن اتباع استراتيجية تنويع المحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية يعمل على توزيع المخاطر وتجنب الخسائر المحتملة من ناحية، وتنمية إيراداتها من ناحية أخرى.

3. أن العائد المتوقع لمحافظ معظم المصارف المشاركة في الدراسة هو أقل من العائد المتوقع لمحفظة السوق، وهذا يشير إلى ضعف ربحية المصارف التي حققتها خلال سنوات التحليل.

وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الاستثمار في المحافظ الاستثمارية للبنوك التجارية اليمنية، لتجنب أية أزمات مالية قد تطرأ على القطاع المصرفي اليمني.

واستفادت الدراسة الحالية من نتائج هذه الدراسة من خلال توضيح العوائد والمخاطر المالية للمحافظ الاستثمارية، وبيان الأثر الإيجابي لسياسة تنويع الاستثمار في الحد من المخاطر.

قويدر (2008) "أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)".

تناولت هذه الدراسة أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البنوك وسيولتها. وقد استندت فكرة هذه الدراسة على فرضية الباحثين (Kashyap & Stein) التي تقول بأن السياسة النقدية لها دور وفاعلية في التأثير على حجم إقراض وتسهيلات البنوك الصغيرة (الأقل سيولة) أكثر منها على البنوك الكبيرة (الأكثر سيولة) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما هدفت الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات وخاصة فرضية (Kashyap & Stein) بشكل أساسي، ولهذه الغاية استخدمت الباحثة أسلوبين هما:

1- أسلوب التحليل الوصفي: تضمن وصفاً كمياً تحليلياً لأدوات السياسة النقدية المتبعة في الأردن، وحجم تسهيلات البنوك الكبيرة والصغيرة كل على حدا، ومن ثم آلية تأثير السياسة النقدية في ائتمان هذه البنوك.

2- أسلوب التحليل القياس: حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى OLS في تحليل النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، وقد أجريت عدة اختبارات إحصائية أهمها: اختبار جذر الوحدة لقياس الاستقرار في السلاسل الزمنية، واختبار السلبية، واختبار الارتباط الذاتي، وكذلك اختبار الارتباط الخطي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تؤثر أدوات السياسة النقدية على معدل الفائدة السوقي وبدلالة إحصائية.

2- يؤثر كل من معدل الفائدة السوقي المُقدّر وعرض النقد على حجم ائتمان البنوك الصغيرة بشكل أكبر من تأثيره في البنوك الكبيرة.

3- يؤثر التغيير في عرض النقد بشكل أسرع على حجم ائتمان البنوك الصغيرة مقارنة مع البنوك الكبيرة.

4- يؤثر التغيير في معدل الفائدة السوقي بشكل أسرع على حجم ائتمان البنوك الكبيرة مقارنة مع البنوك الصغيرة.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتغيير السياسة النقدية من خلال الأدوات المتاحة للبنك بتوفير السيولة اللازمة وبشروط عادلة ومعقولة من خلال تقليل الفائدة المصرفية، مما يوفر لقطاع الصناعات استمرارية في النمو وضح السيولة في استثمارات جديدة.

وفي مجال الإفادة من هذه الدراسة بأنها أسهمت في التعرف على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية، حيث إنها تتشابه في القطاع الذي تم دراسته وهو القطاع المصرفي.

**نور (2008) "المحافظ الإستثمارية وأثر تنوع مكونات المحفظة في تخفيض مخاطرها".**

هدفت الدراسة إلى بيان تجربة البنوك التجارية الأردنية في تنوع الاستثمار بالمحافظ الاستثمارية بالشكل الأمثل للحد من المخاطر المترتبة على التعامل بهذه المحافظ، واستخدم الباحث لأغراض دراسته مقياس شارب الذي قام بتطبيق على البنوك التجارية الأردنية في الفترة الزمنية من (2003) إلى (2007)، وكانت عينة الدراسة مكونة من (10) بنوك أردنية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. عند قياس أداء المحفظة من الضرورة أن يأخذ المستثمرون بعين الاعتبار كلاً من العائد الذي حققوه والمخاطرة التي تحملوها. وبالتالي، مهما كانت المقاييس المستعملة، يجب أن تتضمن هذه المعامل بالنسبة للعائد.

2. أهمية التركيز على العائد الكلي للمستثمر والذي يتضمن كلاً من مكون الدخل ومكون الأرباح الرأسمالية.

وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة العوائد والمخاطر من قبل المستثمرين في المحافظ الاستثمارية، لما لذلك من أثر في الحد من تخفيض المخاطر الاستثمارية. وفي مجال الإفادة من هذه الدراسة أنها ساهمت في توضيح أهمية العائد الكلي للاستثمار، والآليات الواجب اتباعها في تنويع المحافظ الاستثمارية من قبل المستثمرين وأصحاب القرار.

### الحسني (2009) "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في جانب من جوانب التحليل المالي الذي يؤدي إلى خدمة كافة الأطراف المستفيدة من هذا التحليل، واستخدمت المنهج التحليلي للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

1- إن استخدام النسب المالية أصبح من الأمور المألوفة والضرورية لكل المنشآت، وأن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي لتقييم الأداء.

2- للمعلومات لغرض ترشيد القرارات ورسم أفضل المعايير أكثر منها كأداة ضرورة الاهتمام بالمعلومات المالية الأخرى وغير المالية كمصادر للمعلومات لأغراض التحليل المالي بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين.

3- ضرورة استخدام مجموعة متكاملة ومتعددة من الوسائل العلمية للتحليل المالي وعدم الاقتصاد على وسيلة واحدة.

وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها: القيام بتخفيض الفوائد لتشجيع الاستثمار واستقطاب استثمارات خارجية لزيادة معدلات النمو وتحفيز الاستثمار بخفض الفوائد وزيادة التسهيلات وتعزيز البيئة الاستثمارية بتعديلات أساسية على القوانين الاقتصادية.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف إلى جوانب التحليل المالي الذي يؤدي إلى خدمة كافة الأطراف المستفيدة منه، حيث تمت الاستفادة من هذه الدراسة في تطوير التوجهات البحثية المختلفة لتحقيق كفاءة عملية الربط بين المستخدمين للبيانات المالية.

**حمادة (2010) "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال التعرف على مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وقد شمل مجتمع الدراسة مكاتب مراجعي الحسابات في دمشق. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

2- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- يوجد أثر كبير لضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

4- يوجد أثر متوسط لضوابط الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية وجود ضوابط فعالة تمنع الدخول غير المصرح به في تطبيق النظام مع ضوابط لحفظ وأمن المعلومات. كذلك التأكيد على أهمية وجود ضوابط لفصل الواجبات الخاصة بالأفراد المكلفين بتطبيق النظام.

وقد أستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها، وهذه تفيد الدراسة الحالية؛ لأنه تم الاعتماد المتغير التابع في الدراسة الحالية.

**خلف (2010) "محددات تكلفة السيولة في الأسواق الناشئة وأثر أزمة الائتمان العالمية عليها: دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)".**

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تكلفة السيولة في بورصة عمان، وفحص محدداتها، وبيان أثر أزمة الائتمان العالمية عليها. وأجريت الدراسة على عينة من (30) شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)، وتم تقدير تكلفة السيولة لها باستخدام هامش العرض-الطلب، ودراسة أثر

المتغيرات (تذبذب سعر السهم، وحجم التداول، وسعر السهم، وحجم الشركة) لتحديد ما يعتبر منها من محددات تكلفة السيولة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ولدراسة أثر أزمة الائتمان العالمية على تكلفة السيولة ومحدداتها.

1. ارتفاع تكلفة السيولة في بورصة عمان ضمن سنوات الدراسة، وزيادتها بشكل ملحوظ أثناء فترة أزمة الائتمان العالمية.

2. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم التداول، وتذبذب سعر السهم، على تكلفة السيولة، وأنهما من المحددات الرئيسية لتكلفة السيولة.

3. عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسعر السهم، وحجم راس مال الشركة، على تكلفة السيولة. وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة أن يكون هدف البنك السعي نحو تجنب أية تفاعلات غير مرغوبة بين توجهات السياسة النقدية ضمن إطار وتوجهات السياسة المصرفية وضرورة تعزيز أدوات السياسة النقدية وأدوات الرقابة المصرفية.

وقد أستفاد الباحث من هذه الدراسة في انها أسهمت في بيان أثر أزمة الائتمان العالمية على تقدير تكلفة السيولة وفحص محدداتها، حيث تمت الإفادة من هذه الدراسة في تطوير التوجهات البحثية المختلفة.

المطيري (2010) "الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، وتكونت عينة الدراسة من (143) موظفاً وموظفة من العاملين في أقسام الائتمان والقروض في البنوك التجارية الكويتية. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف في وجهات نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية، كما أظهرت النتائج أن هناك اختلاف في وجهات نظر الأفراد العاملين في أقسام الائتمان والقروض على أهمية مصادر المعلومات الأخرى في اتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية الكويتية. وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لاتخاذ قرارات الإقراض، وضرورة الاعتماد على قائمة المركز المالي في تحديد قدرة الشركات على السداد.

**العكر (2010) "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات**

**الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية".**

سعت الدراسة إلى توضيح مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (30) و (32) و (39)، كما هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة هذا الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (150) موظفاً وموظفة من العاملين في الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.



2. أن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام الكامل من قبل المؤسسات المصرفية الأردنية بمعايير الإفصاح والابلاغ المالي الدولية المتفق عليها لما لذلك من أثر في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الأردني ككل.

وأمكن الاستفادة من الدراسة الحالية في تحديد مستوى جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن الالتزام في معايير الإفصاح المالي الدولية وأثر ذلك الالتزام على القرارات الاستثمارية والائتمانية، وأثر جودة هذه المعلومات في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

**عبدالله (2011) "تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين".**

هدف الدراسة إلى تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وتأثيرها على ربحية المصارف التجارية الفلسطينية، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة هي غياب الاهتمام الكافي في التعامل مع هذا الموضوع، أي مخاطر التسهيلات الائتمانية، بما ينعكس سلباً على ربحية المصارف التجارية. تكون مجتمع الدراسة يتألف من جميع المصارف التجارية العاملة في فلسطين، أي 14 مصرفاً، 12 مصرفاً فقط كانت على استعداد للتعاون مع الباحث. أما عينة الدراسة فشملت جميع مديري الائتمان في المديريات العامة والإقليمية للمصارف. لغرض اختبار نظريات الدراسة، قام الباحث بجمع البيانات ومعالجة المعلومات اعتماداً على المصادر الأولية للدراسات والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع لغرض قياس المتغيرات، في وقت لاحق. وقد تم استخدام مقياس ليكرت المتكون من خمس نقاط أساس الاستبيان، وتم عرضه

على عدد من المحكمين المتخصصين لضمان صحته. بينما أعطى قياس الاتساق مع قيمة ألفا كرونباخ (0.75). ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. هناك علاقة ارتباط طردية (ذات اثار) بين مخاطر التسهيلات الائتمانية والربحية، بمعنى أنه كلما زادت مخاطر التسهيلات زادت الربحية لدى المصارف التجارية العاملة في فلسطين.

2. هناك علاقة ضعيفة ومتوسطة بين مخاطر التسهيلات الائتمانية والربحية نسبة لإجراءات منح الائتمان، وذلك بسبب تشابه الاجراءات الائتمانية المتبعة بين المصارف التجارية الفلسطينية إلى حد كبير.

3. الجوانب الديموغرافية ليس لها تأثير على التسهيلات الائتمانية للمصارف في فلسطين؛ لأن المصارف التجارية الفلسطينية تستخدم سياسات العمالة نفسها، حيث إن غالبية مديري الائتمان من نفس الفئة العمرية، والدرجة الأكاديمية، والخبرة في المجال المصرفي.

وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها: إجراء عملية تقييم مستمرة مخاطر التسهيلات الائتمانية من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك المخاطر على الربحية وضرورة توقعها قبل حدوثها وإيجاد الحلول المناسبة لها في حال وقوعها.

وقد تمت الإفادة من هذه الدراسة فيما يتعلق باعتمادها على الإجراءات الائتمانية المتبعة لتحديد توجهات الدراسة الحالية، من خلال معرفة آراء عينة الدراسة الحالية.

العازمي (2012) "أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان لمفهوم الأزمة بشكل عام والتعرف على جذورها التاريخية، والتركيز على أزمة الرهن العقاري الحالية من حيث الأسباب والآثار والنتائج. وكذلك التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، واختبار فيما إذا كان هناك أثر لإجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة المالية العالمية. واعتمدت الدراسة على الأساليب الكمية والنوعية التي قام بها البنك المركزي الكويتي مع استثناء الإجراءات المنفذة من قبل الحكومة التي هدفت إلى حماية الجهاز المصرفي والاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتوصلت الدراسة إلى انه يوجد أثر للإجراءات الوقائية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك العاملة في دولة الكويت في منح الائتمان، كذلك تبين وجود أثر لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان. وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها: قيام البنك المركزي الكويتي باستخدام سعر فائدة نافذة الإيداع للبنوك في إعادة شراء الأوراق المالية من البنوك ضمن اتفاقية إعادة الشراء.

وقد تمت الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان كمؤشر هام في التعرف على هذه الإجراءات. التميمي (2012) "القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن".

سعت الدراسة إلى تحديد الآلية التي يتم من خلال اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في البنوك التجارية اليمنية، كما هدفت الدراسة إلى توضيح أثر القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية من جهة، وفي الممارسة العملية لإدارات الائتمان في تلك البنوك من جهة أخرى. وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (120) موظفاً وموظفة في (8) بنوك يمنية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. عامل الاستعلام عن مركز مخاطر العميل بالإضافة إلى الاتصال المباشر بإدارة المنشأة والبطاقة الضريبية والقوائم المالية المدققة للعميل من أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

2. عامل السياسات والقرارات الادارية بالإضافة إلى معايير المراجعة التي اعتمد عليها المحاسب القانوني وسمعته والمعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات السياسات المحاسبية من أهم العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك التجارية على نتائج تحليل القوائم المالية المدققة لترشيد القرار الائتماني وعدم التركيز على الوجاهات الاجتماعية والشخصية أو الضمانات العينية.

وأفادت الدراسة في تحديد أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية، كما أفادت في تحديد أهم العوامل المؤثرة في مصداقية وموثوقية القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

**Poddar (2006) “Monetary Transmission Mechanism in Jordan”.**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص قنوات انتقال الأثر النقدي في الاقتصاد الأردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، واتبع الباحث المنهج التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة التي تم تصميمها لغايات جمع المعلومات. وتوصلت الدراسة إلى أن معدل الفائدة الحقيقي على شهادات الإيداع استحقاق ثلاثة أشهر كهدف تشغيلي للبنك المركزي يؤثر بمعدلات فائدة التجزئة في السوق المصرفي، وتوصلت أيضا إلى أن العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات الفائدة والقدرة الافتراضية في السوق المصرفي هي قوية، في حين بينت النتائج انه لا يوجد تأثير على الناتج المحلي الإجمالي من قبل معدلات الفائدة، كما وتوصلت الدراسة إلى أن كل من أسعار الأصول وسعر الصرف ليس لها دور فعال كقنوات للسياسة النقدية، كما أن السياسة النقدية لا تؤثر بأسعار الأسهم في البورصة.

وقد أوصت الدراسة بالسعي نحو تطبيق واستخدام نموذج الانحدار الذاتي وإجراء عملية تقييم مستمرة من فترة لأخرى والاهتمام بتأثير تلك التطبيقات وضرورة توقعها قبل حدوثها وإيجاد الحلول المناسبة لها في حال وقوعها.

وفي مجال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة انها قامت على فحص قنوات انتقال الأثر النقدي في استخدام نموذج الانحدار الذاتي، وهذه تفيد الدراسة الحالية في مجال بيان أهمية العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات الفائدة والقدرة الافتراضية في هذا الجانب.

**Marylin et al., (2007) “Reading Financial Statements for Better Investment Decisions”.**

هدفت الدراسة إلى توضيح آليات قراءة القوائم المالية بغرض اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وقامت الدراسة بتحديد قيمة المخزون كمثال على اتخاذ قرار الاستثمار أو عدم اتخاذه، أو الاستمرار بالاستثمار في حال تغيرت البيانات المالية المعطاة، من جهة أخرى أظهرت الدراسة أهمية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية في مقارنة سعر السوق الحالي بغية تحديد مستوى الأمان، كذلك أظهرت النتائج أن القراءة والفهم والتحليل الصحيح للبيانات المالية الصادرة في القوائم المالية للشركة يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.

### **Pingyang (2007) “Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency”.**

هدفت الدراسة إلى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة الأمريكية في مدينة شيكاغو، وأثر ذلك الإفصاح على فاعلية أداء السوق المالي، وتكونت عينة الدراسة من (65) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في مدينة شيكاغو الأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. تلعب القوائم المالية دوراً رئيسياً في تثبيت أسعار الأسهم في البورصة.
  2. يساهم الإفصاح الكامل في القوائم المالية على التقليل والحد من مخاطر الانهيارات المالية المفاجئة للشركات، وتجنّب هذه الشركات مخاطر الإفلاس.
- وأوصت الدراسة بضرورة تبني الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات الأمريكية، كما أوصت بضرورة متابعة هذا الإفصاح ودقته من قبل هيئة تابعة لهيئة الأوراق المالية تقوم بالتدقيق الدوري على هذه الشركات.

وأمكن الاستفادة من الدراسة من خلال توضيح دور الإفصاح المحاسبي في الحصول على معلومات دقيقة تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة والصحيحة.

**Wen-Ying & Chang (2008) “The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry”.**

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الإفصاح عن رأس المال الفكري والأداء المحاسبي والتقييم السوقي في عينة من الشركات التايوانية، وتكونت عينة الدراسة من (33) شركة في تايوان. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المحاسبي والإفصاح عن رأس المال الفكري يؤثران إيجابياً على التقييم السوقي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً غير مباشر لهذه العوامل على التقييم السوقي وذلك من خلال العلاقات البيئية بين المتغيرات. وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح الشامل عن المعلومات في القوائم المالية للشركة لما لها من أثر على القيمة السوقية للشركات.

**Catherine, et al, (2009) “A preliminary Study on Credit risk Management Strategies of Selected Financial Institutions in Malaysia”.**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في نمط استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في ماليزيا. تألفت العينة من 15 مؤسسة. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وقد وجدت هذه الدراسة أن تنويع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين هي أهم ثلاث ممارسات معروفة تنفذها المؤسسات المالية، وهذه الدراسة هي واحدة من أولى الدراسات التي

تحاول استخدام البيانات الأولية في استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وهي مساهمة كبيرة في مجال التمويل. حيث اعتمدت على متغيرات الرهن والضمانات والظروف الاقتصادية في ذلك. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، إذ وجدت أن التنوع في خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين إضافة الى دليل الموافقة على القروض هي طرق مهمة في إدارة مخاطر القروض. وأوصت الدراسة بالتأكد على المؤسسات الانتباه لمخاطر الإقراض لكونها تؤثر على عمليات الإقراض التي تقوم بها.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في انها اسهمت في تعزيز توجهات الباحث نحو اختيار نمط استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل وهو متغيرات الرهن والضمانات والظروف الاقتصادية التي تم اعتمادها في الدراسة الحالية.

### **Risk Management Group (2010) “The Quantitative Impact Study for Operational Risk: Overview of Individual Loss Data and Lessons Learned”.**

هدفت هذه الدراسة وبشكل رئيسي إلى التعرف على الأثر الكمي للمخاطر التشغيلية لدى 30 بنكاً موزعين على إحدى عشرة دولة من دول أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأفريقيا، وذلك خلال الفترة من 1998 وحتى عام 2000. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:

1- تعرضت البنوك التي تم دراستها خلال الفترة من عام 1998 وحتى عام 2000 إلى العديد من المخاطر التشغيلية نتج عنها 27، 371 حالة خسارة بقيمة إجمالية بلغت 2.613 بليون يورو. وقد أوضحت الدراسة أن هذه الخسائر قد نتجت عن المخاطر التشغيلية التالية:

أ- مخاطر إدارة وتنفيذ العمليات المصرفية: وقد نتج عنها 494،11 حالة خسارة تمثل ما نسبته 41.99% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 34.76% من إجمالي قيمة الخسائر باليورو.



ب- مخاطر الاحتيال الخارجي (External Fraud): وقد نتج عنها 961,9 حالة خسارة تمثل ما نسبته 36.39% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 20.32% من إجمالي قيمة الخسائر.

ج- مخاطر الممارسات المتعلقة بالتعامل مع العملاء وبيع المنتجات: وقد نتج عنها 749,1 حالة خسارة تمثل ما نسبته 6.39% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 27.51% من إجمالي قيمة الخسائر.

د- مخاطر انقطاع العمل وفشل الأنظمة: وقد نتج عنها 456,1 حالة خسارة تمثل ما نسبته 5.32% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 0.82% من إجمالي قيمة الخسائر.

هـ- مخاطر إتلاف الموجودات المادية: وقد نتج عنها 225,1 حالة خسارة تمثل ما نسبته 4.47% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 3.02% من إجمالي قيمة الخسائر.

و- مخاطر الاحتيال الداخلي: وقد نتج عنها 745 حالة خسارة تمثل ما نسبته 2.72% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 10.66% من إجمالي الخسائر.

ز- المخاطر الناتجة عن ممارسات التوظيف ومدى ملاءمة ظروف العمل: وقد نتج عنها 741 حالة خسارة تمثل ما نسبته 2.71% من إجمالي عدد حالات الخسائر و 2.92% من إجمالي قيمة الخسائر.

2- معظم حالات الخسائر أعلاه، سواء من حيث العدد (67.43% من إجمالي الحالات)، أو كنسبة من الخسائر الإجمالية (39.41% من إجمالي الخسائر)، كانت متأتية من نشاط البنوك في خدمات ومنتجات الأفراد/ التجزئة (Retail Banking).

3- أظهرت الدراسة أيضاً أن أهم الأسباب التي تجعل البنوك تهتم بالمخاطر التشغيلية هو التحضير والاستعداد للالتزام بمقررات لجنة بازل الثانية عندما يحين موعد تطبيقها.

وأوصت الدراسة بالعمل على تنظيم فترات الاجتماعات الرسمية لكي يكون هناك نظام اتصالات فاعل للسيطرة على المخاطر التشغيلية.

وقد استفاد الباحث هذه الدراسة في التعرف على الأثر الكمي للمخاطر التشغيلية، وهذا أسهم في التأكد من الخسائر قد نتجت عن المخاطر التشغيلية وهذا ما يحاول الباحث من التعرف عليه في الدراسة الحالية.

### **Peecher, et. al, (2010) "Improving the Quality of Financial-Statement Audits by Updating External Auditors' Accountabilities"**

هدفت الدراسة تحسين جودة التقارير المالية عن طريق إطار مقترح لتطوير مهارات المدققين الخارجيين، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (100) مدقق خارجي من العاملين في ولاية إلينوي الأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1. أن الحوافز هي من الدوافع الأهم التي تحفز المدققين الخارجيين على تحسين جودة التقارير المالية.
2. أن نظام التدقيق الخارجي المتبع لدى عينة الدراسة هو دون المستوى المطلوب ويحتاج إلى تطوير وتحديث مستمرين بهدف تحسين جودة التقارير المالية.
3. أن الحوافز المادية المباشرة على وجه التحديد هي من أهم المحفزات التي تساهم إيجاباً في دفع المدققين الخارجيين إلى تقديم الأفضل بهدف تحسين جودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب المدققين الخارجيين على مستجدات عملية التدقيق بشكل دوري، واخضاعهم لامتحانات دورية من قبل ولاية إلينوي، كما أوصت بأهمية تخصيص نظام للحوافز يساهم في تحسين مستوى أداء المدققين الخارجيين، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

### **Al- Mashat (2012) "The Monetary Transmission Mechanism in Egypt"**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص قنوات انتقال الأثر النقدي في مصر كأساس لتأثير البنك المركزي على هدف التضخم، وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها أن سعر الصرف يلعب دوراً قوياً في نقل الصدمات النقدية إلى الناتج والأسعار، فيما كانت العديد من القنوات (قناة الإقراض، قناة أسعار الأصول) ضعيفة التأثير، أما قناة معدلات الفائدة فقد كانت تحت التطوير، وقد أظهرت قوة بالتأثير منذ تطبيق نظام المنافذ في عام 2005، مما سيساعد في تطبيق التضخم المستهدف في الأجل القصير.

كما بينت الدراسة تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه وكذلك عمليات إعادة الشراء ونافذة الإيداع لليلة واحدة إلى جانب أدوات سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي.

وأوصت الدراسة بضرورة أن يكون هدف البنك المركزي السعي نحو تجنب أية تفاعلات غير مرغوبة بين توجهات السياسة النقدية ضمن إطار الاقتصاد الكلي وتوجهات السياسة المصرفية ضمن إطار المعايير الاحترازية الكلية والجزئية للجهاز المصرفي وضرورة تعزيز أدوات السياسة النقدية وأدوات الرقابة المصرفية. وأفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على قنوات انتقال الأثر النقدي في مصر كأساس لتأثير البنك المركزي على هدف التضخم وفي قطاع البنوك بشكل عام.

ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين بالجدول التالي

رقم (1-2):

### جدول (1-2)

مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

| المجال        | الدراسات السابقة  | الدراسة الحالية   |
|---------------|---|---|
| الأهداف       | هدفت إلى التعرف على اثر تقدير تكلفة السيولة، وفحص محدداتها، وبيان أثر أزمة الائتمان العالمية عليها، كذلك بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية | تهدف الدراسة الحالية هو التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية |
| الموضوعات     | ركّزت على دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في المعايير النقدية في البنوك التجارية وتحليلها وتفسيرها   | ركزت على أهمية المعايير الائتمانية في البنك الاهلي المتحد                                     |
| مجتمع الدراسة | بعضها دراسات حالة تم إخضاع قوائمها المالية المنشورة، وبعضها استخدم أسلوب  | تكون المجتمع من موظفي في البنك الاهلي المتحد  |

|   |  |   |
|---|--|---|
| <p>دراسة وصفية تحليلية بحثت في جوانب العمل المصرفي في البنك الاهلي المتحد</p> | <p>التحليل القياس مثل طريقة المربعات الصغرى.<br/>دراسات اعتمدت على الوصف التحليلي</p>  | <p><b>المنهجية</b></p>                  |
| <p>تم إجراء الدراسة الحالية على البنك الاهلي المتحد</p>                       | <p>تم إجراء الدراسات السابقة على منظمات من القطاعين العام والخاص والشركات المساهمة</p> | <p><b>نوع المنظمات<br/>المبحوثة</b></p> |

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداة الدراسة، ومتغيرات الدراسة المستقل والتابع والوسيط، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات. وفيما يلي تفصيل بذلك:

#### 3-1 منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي وبالتطبيق على البنك الأهلي المتحد، بهدف التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة ميدانية تم من خلالها التعرف على آراء عينة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد. إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

#### 3-2 مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنك الأهلي المتحد، حيث تم توزيع الاستبانات على الموظفين في البنك الأهلي المتحد وبطريقة العينة القصدية. أما بخصوص رصد وحده المعايير فتم توزيع الاستبانات على مجموعه من الموظفين وتم على ضوء الردود اعتماد وإخضاع الاستبانات الصالحة للتحليل والمناقشة. وقد بلغت عينة الدراسة (100) موظف من موظفي البنك الأهلي المتحد.

### 3-3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير وتصميم استبانة بحيث تغطي جميع فرضيات الدراسة، وتم بعد ذلك عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، ولتأكيد أن الباحث سوف يقيس ما يجب قياسه والوصول إلى مستوى عالٍ من الصدق الداخلي في الدراسة، وذلك بإرفاق تقرير وافي يتضمن مشكلة الدراسة وأهدافها. وبعد استرجاع الاستبانات قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة. وتكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء ما يأتي:

1- الجزء الأول: البيانات الأولية (المعلومات الشخصية) لمفردات عينة الدراسة وتشمل

(الجنس، والعمر، والمؤهل التعليمي، والخبرة).

2- الجزء الثاني: ويتناول متغير المعايير الائتمانية، ويتكون من (21) فقرة موزعة

على (5) مجالات لقياس أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية،

وهي: (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، ورأس المال

والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والظروف

الاقتصادية للعميل).

3- الجزء الثالث: ويتناول متغير جودة المعلومات المحاسبية، ويتكون من (10) فقرات

موزعة على مجالين لقياس أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية،

وهما: (الملاءمة، والموثوقية).

وقد تم قياس الفقرات باستخدام مقياس لايكيرت (Likert Scale) الخماسي والذي تضمن اختيار إحدى الإجابات الآتية: (موافق بشدة وأخذت خمس نقاط، وموافق وأخذت أربع نقاط، ومحايد وأخذت ثلاث نقاط، ومعارض وأخذت نقطتين، ومعارض بشدة وأخذت نقطة واحدة).

### 3-4 صدق وثبات الأداة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بتوزيع الأداة بصورتها الأولية على (7) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الدراسة كما في (ملحق 2)، للوقوف على قدرة الأداة على تحقيق الفاعلية المرجوة منها، وذلك عبر التأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحياتها لقياس ما صممت لقياسه، وإجراء أية تعديلات أو حذف أو إضافة أو نقل حسب تعليمات المحكمين، وبنسبة موافقة (80%) وأكثر، لتكون مؤشراً على صدق الفقرة، ثم قام الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة والمناسبة وفقاً لتعليمات أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة تصبح الأداة في صورتها النهائية مكونة من (58) فقرة موزعة على (5) مجالات.

ثم تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-re-test) وذلك عبر تطبيقها على عينة من خارج عينة الدراسة وعددها (20) فرداً، حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم وبعد أسبوعين تم إعادة تطبيق الأداة وحساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي لكل بعد من أبعاد الدراسة، حيث جرى استخراج معامل الثبات للأداة بصيغته النهائية الكلية، والجدول التالي يبين معاملات الثبات.



### الجدول (1-3)

معاملات ثبات اداة الدراسة باستخدام كرونباخ الفا ومعامل ارتباط بيرسون

| المجال                                 | قيمة كرونباخ الفا | معامل بيرسون |
|--|-------------------|--------------|
| شخصية العميل وسمعته وأخلاقه            | 0.85              | 0.77         |
| الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل      | 0.77              | 0.78         |
| رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل | 0.86              | 0.87         |
| الرهن والضمانات المقدمة من العميل      | 0.79              | 0.85         |
| الظروف الاقتصادية للعميل               | 0.82              | 0.81         |
| المعايير الائتمانية                    | 0.80              | 0.84         |
| الملاءمة                               | 0.88              | 0.88         |
| الموثوقية                              | 0.83              | 0.84         |
| جودة المعلومات المحاسبية               | 0.89              | 0.90         |

يلاحظ من الجدول السابق أن معاملات الثبات لأبعاد الاستبانة تراوحت بين (0.77 - 0.89) لمعاملات كرونباخ الفا ، وتراوحت بين (0.77 - 0.90) لمعاملات ارتباط بيرسون ، وهذا يعني ان الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات (استقرار) مقبول لأغراض الدراسة الحالية.

### 3-5 المعالجة الإحصائية:

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) ليصار إلى معالجة البيانات التي

تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وبالتحديد فان الباحث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1. **مقاييس النزعة المركزية:** مثل الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك

لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2. **تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression)** وذلك من أجل اختبار

تأثير كل متغير مستقل من المتغيرات المعتمدة في الدراسة الحالية في المتغير التابع وهو تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

3. **اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova)** واختبار (t-test) واختبار شيفيه

للمقارنات البعدية: وذلك لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تعزى لخصائص العينة المبحوثة.

4. **اختبار ألفا كرونباخ ومعادلة بيرسون:** وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة

جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

كما تم تدرج مستوى الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي وحددت بخمسة

درجات على النحو الآتي: (درجة كبيرة جدا - درجة كبيرة - درجة متوسطة - درجة قليلة -

درجة قليلة جدا)، وجرى استخدام مقياس الحكم على النتائج الذي تم تقسيمه إلى (منخفضة،

متوسطة، كبيرة)، وفق المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{الحد الأعلى للمقياس} - \text{الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5 - 1}{3} = \frac{4}{3} = 1.33 \text{ طول الفئة (عبدالجبار البياتي (1985))}$$

وبذلك تصبح الفئات على النحو الآتي:

(1- 2.33) درجة منخفضة

(2.34 - 3.67) درجة متوسطة

(3.68- 5) درجة كبيرة.

### 3-6 أساليب جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية وكما يلي:

**البيانات الثانوية:** وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

أ. كتب المحاسبة والمواد العلمية وخاصة التي تبحث في المعايير الائتمانية وجودة المعلومات المحاسبية.

ب. الإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنك الأهلي المتحد.

ج. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في المعايير الائتمانية وجودة المعلومات المحاسبية.

د. الدوريات المتخصصة والنشرات والتقارير التي كتبت حول موضوع الدراسة.

هـ. المعلومات والمراجع عن طريق الإنترنت.

**البيانات الأولية:** وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تطوير وتصميم استبانة خطية خاصة لموضوع هذه الدراسة، بحيث تغطي كل منها كافة الجوانب التي سيتناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي سوف تستند عليها الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحث شخصياً.

## الفصل الرابع

### نتائج التحليل واختبار الفرضيات

#### 1-4 المقدمة

يهدف هذا الفصل بشكل رئيسي إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث سيتم اختبار الفرضيات.

#### 2-4 وصف متغيرات الدراسة

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى خصائص عينة الدراسة من حيث: الجنس، العمر، والمؤهل العلمي، سنوات الخبرة، ويظهر الجدول (1-4) تلك الخصائص.

#### جدول (1-4)

#### وصف أفراد عينة الدراسة

| المتغير | الفئة       | العدد | النسبة |
|---------|-------------|-------|--------|
| الجنس   | ذكر         | 64    | 64.0%  |
|         | أنثى        | 36    | 36.0%  |
| العمر   | 30 سنة فأقل | 10    | 10.0%  |
|         | 31-40 سنة   | 33    | 33.0%  |
|         | 41-50 سنة   | 29    | 29.0%  |
|         | 51-60 سنة   | 16    | 16.0%  |

|       |    |                         |               |
|-------|----|-------------------------|---------------|
| 12.0% | 12 | أكثر من 60 سنة          |               |
| 5.0%  | 5  | ثانوية عامة             | المؤهل العلمي |
| 86.0% | 86 | بكالوريوس               |               |
| 9.0%  | 9  | ماجستير                 |               |
| 19.0% | 19 | 5 سنوات فأقل            |               |
| 46.0% | 46 | من 6 سنوات الى 10 سنوات |               |
| 35.0% | 35 | 11-15 سنوات             |               |
| .0%   | 0  | أكثر من 15 سنة          |               |

يبين الجدول (4-1) أنه من حيث الجنس تبين أن ما نسبته (64.0%) ذكور وأن (36.0%) إناث، وأما من حيث المؤهل العلمي فإن ما نسبته (86.0%) كانوا من فئة بكالوريوس، و(8.0%) ماجستير، أما بالنسبة لسنوات الخبرة فجاءت النسب من (من 6 سنوات الى 10 سنوات) كانت النسبة (46.0%)، ومن (11-15 سنوات) كانت (35.0%)، ومن (5 سنوات فأقل) كانت (19.0%)، أما من حيث العمر فجاءت النسب كما يلي: من (31-40 سنة) كانت (33.0%)، ومن عمر (41-50 سنة) كانت (29.0%)، ومن عمر (51-60 سنة) كانت نسبتهم (16.0%)، ومن عمر (أكثر من 60 سنة) كانت (16.0%).

للتعرف على أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) في البنك الأهلي المتحد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى المعايير الائتمانية ولمستوى جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام ولكل بعد من أبعاد أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

## 1. المعايير الائتمانية

### الجدول (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ومستوى لمستوى المعايير الائتمانية بشكل

عام ولكل بعد من أبعاد أداة الدراسة

| المستوى | الرتبة | الانحراف | المتوسط | الفقرة  | البعد                       |
|---------|--------|----------|---------|---|-----------------------------|
| مرتفع   | 3      | 0.84     | 3.96    | يقوم البنك قبل منح الائتمان بالتأكد من عدم حصول العميل على                            | شخصية العميل وسمعته وأخلاقه |
|         |        | 0.68     | 3.86    | يتم مراجعته الوضع الائتماني للعميل قبل التعامل معه                                    |                             |
|         |        | 0.85     | 3.70    | يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبين شفافية سجله المالي وعدم وجود حكم دعاوي الإفلاس |                             |
|         |        | 0.75     | 3.77    | يقوم البنك بقياس سمعة العميل من خلال المقابلة الشخصية                                 |                             |
|         |        | 0.80     | 3.71    | يعتمد البنك على البعد الاجتماعي للعميل من خلال المجتمع الذي يعيش فيه                  |                             |

|       |   |      |      |   |   |
|-------|---|------|------|---|---|
|       |   | 0.90 | 3.52 | يعتمد البنك على المعلومات التي يستقضيها عن العميل من خلال البنك المركزي   |   |
|       |   | 0.64 | 3.75 |   | متوسط المتوسطات للبعد                     |
| متوسط | 4 | 0.80 | 3.70 | تعتبر القدرة الإيرادية للعميل سبب رئيس في قبول أو رفض طلب   | الطاقة (القدرة)<br>الافتراضية للعميل      |
|       |   | 0.73 | 3.70 | تعتبر القدرة الإيرادية للعميل محدد رئيس للمقدرة الاستيعابية للدين   |   |
|       |   | 0.75 | 3.60 | يقوم البنك بتحديد قدرة العميل الحالية والمستقبلية على السداد  |   |
|       |   | 0.93 | 3.48 | كلما كانت القدرة الافتراضية للعميل أكبر زادت نسبة قبول طلبه في حدود مقدرة الاستيعابية                           |   |
|       |   | 0.70 | 3.62 |   | متوسط المتوسطات للبعد                     |
| مرتفع | 1 | 0.80 | 3.68 | يقوم البنك بالتأكد من كفاية مصادر العميل لسداد التزاماته  | رأس المال والسيولة<br>المتوفرة لدى العميل |
|       |   | 0.66 | 3.73 | يتعين على البنك تحليل القوائم المالية والوقوف على ملاءمة الهيكل التمويلي للعميل                                 |   |
|       |   | 0.82 | 4.05 | يقوم البنك بالاعتماد على السيولة المتوفرة لدى العميل من خلال التنبؤ بمقدرة العميل على الاستمرار في مزاولة نشاطه |   |
|       |   | 0.69 | 3.82 |   | متوسط المتوسطات للبعد                     |
| مرتفع | 2 | 0.62 | 3.84 | يقوم البنك بإعداد نسب ائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل  | الرهن والضمانات المقدمة من العميل         |
|       |   | 0.59 | 3.56 | يقوم البنك بالاعتماد على الرهن والضمانات بتحديد   |   |
|       |   | 0.71 | 3.96 | يتأكد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية كافة التزامات العميل                                 |   |
|       |   | 0.77 | 3.92 | يعتمد البنك على الرهن والضمانات في زيادة الضمان   |   |
|       |   | 0.70 | 3.64 | يحدد البنك نسبة محددة من قيمة الضمانات التي تقدم  |   |
|       |   | 0.49 | 3.78 |   | متوسط المتوسطات للبعد                     |
| متوسط | 5 | 0.60 | 3.84 | يعتمد البنك في سياسته على الاجراء الاقتصادية  | الظروف الاقتصادية للعميل                  |



|       |  |      |      |  |                                |
|-------|--|------|------|--|--------------------------------|
|       |  | 0.70 | 3.65 | يعتمد البنك على دراسة جدوى للحالة الاقتصادية للعميل  |                                |
|       |  | 0.78 | 3.42 | يعتمد البنك على المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يعمل العميل داخل إطارها |                                |
|       |  | 0.67 | 3.43 | يقوم البنك بإعداد دراسات ومؤشرات ونسب مالية تساعد بالحكم على أداء العميل                           |                                |
|       |  | 0.76 | 3.42 | يقوم البنك بعمل مقياس لقدرة العميل على الاستمرارية في مزاوله النشاط                                |                                |
|       |  | 0.55 | 3.58 |  | متوسط المتوسطات للبعد          |
| مرتفع |  | 0.42 | 3.71 |  | متوسط المتوسطات للابعاد جميعها |

يلاحظ من الجدول (4-2) أن مستوى لمعايير الائتمانية كان مرتفعا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.71) وانحراف معياري (0.42)، وجاءت أبعاد الأداة في المستويين المرتفع والمتوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.82) - (3.58)، وجاء في الرتبة الأولى بعد رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، بمتوسط حسابي (3.82) ) وانحراف معياري ((0.69) وبمستوى مرتفع ، وفي الرتبة الثانية جاء بعد " الرهن والضمانات المقدمة من العميل" بمتوسط حسابي (3.78) وانحراف معياري(0.49) وبمستوى مرتفع ، وجاء في الرتبة قبل الأخيرة بعد " الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل بمتوسط حسابي (3.62)) وانحراف معياري (0.70) وبمستوى متوسط، وجاء في الرتبة الاخيرة بعد " الظروف الاقتصادية للعميل" بمتوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (0.76) وبمستوى متوسط.

## 2. جودة المعلومات المحاسبية

### الجدول (3-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ومستوى جودة المعلومات المحاسبية بشكل

عام ولكل بعد من ابعاد أداة الدراسة

| المستوى | الرتبة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرة   | البعد     |
|---------|--------|-------------------|-----------------|--|-----------|
| مرتفع   | 2      | 0.80              | 3.53            | يعتمد البنك على الائتمان المطلوب بالحكم على جودة المعلومات المحاسبية                                     | الملاءمة  |
|         |        | 0.67              | 3.43            | يعمل البنك على ملاءمة تقنية المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب   |           |
|         |        | 0.70              | 3.43            | يعتمد البنك على ملاءمة المعلومات المحاسبية مع الواقع عن طريق طلب تقرير من مراجع حسابات مستقل             |           |
|         |        | 0.65              | 3.31            | يحرص البنك على توصيل البيانات لمتخذي القرار بطرق ملائمة  |           |
|         |        | 0.88              | 3.26            | يعتمد البنك على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتطابقها مع احتياجاته بعد مراجعتها عن طريق مراجع حسابات مستقل |           |
|         |        | 0.54              | 3.39            | متوسط المتوسطات للبعد  |           |
| متوسط   | 1      | 0.89              | 3.41            | يعتمد البنك على امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية   | الموثوقية |
|         |        | 0.81              | 3.92            | يعتمد البنك على موثوقية المعلومات المحاسبية مع الواقع بعد مراجعتها عن طريق مراجع حسابات مستقل            |           |
|         |        | 0.63              | 3.62            | يعتمد البنك على موثوقية البيانات المالية التي يقدمها للعميل  |           |
|         |        | 0.65              | 3.11            | يعتمد البنك على موثوقية القوائم المالية للعميل   |           |
|         |        | 0.81              | 3.30            | يعتمد البنك على موثوقية حصوله على المعلومات المحاسبية بدقة وسرية   |           |
|         |        | 0.50              | 3.47            | متوسط المتوسطات للبعد  |           |
| متوسط   |        | 0.38              | 3.43            | متوسط المتوسطات للبعدين  |           |

يلاحظ من الجدول (3-4) أن مستوى جودة المعلومات المحاسبية كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.43) وانحراف معياري (0.38)، وجاءت أبعاد الأداة في المستوى المتوسط ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.39 - 3.47)، وجاء في الرتبة الأولى بعد " الموثوقية"، بمتوسط حسابي (3.47) وانحراف معياري (0.50) وبمستوى متوسط ، وفي الرتبة الثانية جاء بعد " الملاءمة" بمتوسط حسابي (3.39) وانحراف معياري (0.54) وبمستوى متوسط.

#### 3-4 نتائج الإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار الفرضيات

عمل الباحث في هذا الجزء على اختبار فرضيات الدراسة، من خلال استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب، والتي تم صياغتها على أساس مشكلة الدراسة وأسئلتها، وذلك كما يلي:

##### السؤال الفرعي الاول:

ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل ) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد؟

##### الفرضية الفرعية الأولى:

$H_01$  لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بمستوى ( $\alpha=0.05$ ) للمعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

## 1- شخصية العميل وسمعته وأخلاقه

لاختبار أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (5).

### الجدول (4-4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة

المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد

| المتغير التابع             | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*          | β              | T        | Siq*  |
|----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|---------------|----------------|----------|-------|
|                            | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة | المحسوبة     | مستوى الدلالة | معامل الانحدار | المحسوبة |       |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية | 0.229-   | 0.05              | 5.430    | 1            | 0.022         | الثابت         | 12.995   | 0.000 |
|                            |          |                   |          | 98           |               | شخصية العميل   | -2.330   | 0.022 |
|                            |          |                   |          | 99           |               | المجموع        | -0.194   |       |

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-4) أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، إذ بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.229) عند مستوى (  $\alpha \leq 0,05$  )، أما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.052)، أي أن ما قيمته (0.052) من التغيرات

في ملاءمة المعلومات المحاسبية ناتج عن التغيير في مستوى شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (-0.194)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (5.430) وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

## 2- الطاقة (القدرة) الافتراضية:

لاختبار أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (6).

### الجدول (4-5)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على ملاءمة

المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| لمتغير التابع              | (R)           | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية  | Sig*     | معامل الانحدار | T               | Sig*     |
|----------------------------|---------------|-------------------|----------|---------------|----------|----------------|-----------------|----------|
| الارتباط                   | معامل التحديد | المحسوبة          | المحسوبة | مستوى الدلالة | المحسوبة | المحسوبة       | المحسوبة        | المحسوبة |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية | 0.282-        | 0.080             | 8.467    | 1             | 0.004    | الثابت         | 15.087          | 0.000    |
|                            |               |                   |          | 98            |          | البواقي        |                 |          |
|                            |               |                   |          | 99            |          | المجموع        | الطاقة (القدرة) | -2.910   |
|                            |               |                   |          |               |          | 4.185          |                 |          |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-5) أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، إذ بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية الطاقة (القدرة) الافتراضية على

ملاءمة المعلومات المحاسبية ، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.282) عند مستوى (  $\alpha \leq 0,05$  ) ،  
أما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغ (0.080)، أي أن ما قيمته (0.080) من التغيرات في ملاءمة  
المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الطاقة (القدرة) الافتراضية ، كما بلغت قيمة درجة  
التأثير  $\beta$  (-0.219)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (8.467) وهي  
دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

### 3- رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل

لاختبار أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك  
الاهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في  
الجدول (7).

الجدول (4-6)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على

ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد

| المتغير التابع             | (R)           | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية    | Siq*     | معامل الانحدار | T        | Siq*     |
|----------------------------|---------------|-------------------|----------|-----------------|----------|----------------|----------|----------|
| الارتباط                   | معامل التحديد | المحسوبة          | المحسوبة | المستوى الدلالة | المحسوبة | المحسوبة       | المحسوبة | المحسوبة |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية | 0.215-        | 0.04              | 4.727    | 1               | 0.032    | الثابت         | 13.387   | 0.000    |
|                            |               |                   |          | 98              |          |                |          |          |
|                            |               |                   |          | المجموع         |          |                |          |          |
|                            |               |                   |          | 99              |          | رأس المال      | -2.174   | 0.032    |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-6) أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (-) 0.215 عند مستوى  $(\alpha \leq 0,05)$ ، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.046)، أي أن ما قيمته (0.046) من التغيرات في ملاءمة المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (-0.169)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (4.727) وهي دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

#### 4- الرهن والضمانات المقدمة من العميل

لاختبار أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (8).

#### الجدول (7-4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على

ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| المتغير التابع             | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*          | $\beta$         | T        | Siq*  |
|----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|---------------|-----------------|----------|-------|
|                            | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة |              | مستوى الدلالة | معامل الانحدار  | المحسوبة |       |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية | -0.086   | 0.007             | 0.734    | 1            | 0.394         | الثابت          | 8.894    | 0.000 |
|                            |          |                   |          | 98           |               |                 |          |       |
|                            |          |                   |          | 99           |               |                 |          |       |
|                            |          |                   |          | المجموع      |               | الرهن والضمانات | -0.857   | 0.394 |

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

إذ يُظهر الجدول (7-4) أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للرهن والضمانات المقدمة من العميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، إذ بلغ معامل الارتباط (-0.086) عند مستوى ( $\alpha \leq 0,05$ ) وهو غير دال، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.007)، أي أن ما قيمته



(0.007) من التغيرات في ملاءمة المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الرهن والضمانات المقدمة من العميل وهو معامل ضعيف، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  - (0.095)، ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.734) وهي غير دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

#### 5- الظروف الاقتصادية للعميل

لاختبار أثر الظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (9).

الجدول (8-4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس الظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة المعلومات

المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| المتغير التابع             | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*          | β                 | T        | Siq*  |
|----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|---------------|-------------------|----------|-------|
|                            | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة | الحرية       | مستوى الدلالة | معامل الانحدار    | المحسوبة |       |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية | 0.503    | 0.25              | 33.173   | 1            | 0.000         | الثابت            | 5.196    | 0.000 |
|                            |          |                   |          | 98           |               |                   |          |       |
|                            |          |                   |          | 99           |               |                   |          |       |
|                            |          | 3                 |          | المجموع      |               | الظروف الاقتصادية | 5.760    | 0.000 |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

إذ يُظهر الجدول (8-4) أثر الظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، إذ بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.503) عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.253)، أي أن ما قيمته (0.253) من التغيرات في ملاءمة المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الظروف الاقتصادية للعميل، كما بلغت قيمة درجة التأثير β (0.495)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (33.173) وهي دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

## السؤال الفرعي الثاني:

ما أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد؟

## الفرضية الفرعية الثانية:

H02 لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بمستوى  $(\alpha=0.05)$  للمعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد.

## 1-شخصية العميل وسمعته وأخلاقه

لاختبار أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (9-4).

#### الجدول (4-9)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية

المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| المتغير التابع              | (R)           | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية    | Siq*   | معامل الانحدار | T        | Siq*     |
|-----------------------------|---------------|-------------------|----------|-----------------|--------|----------------|----------|----------|
| الارتباط                    | معامل التحديد | المحسوبة          | المحسوبة | المستوى الدلالة | الثابت | المحسوبة       | المحسوبة | المحسوبة |
| موثوقية المعلومات المحاسبية | 0.136         | 0.019             | 1.852    | 1               | 0.177  | 3.075          | 10.379   | 0.000    |
|                             |               |                   |          | 98              |        |                |          |          |
|                             |               |                   |          | المجموع         |        |                |          |          |
|                             |               |                   |          | 99              |        | 0.106          | 1.361    | 0.177    |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-9) أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، إذ بينت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية شخصية العميل وسمعته وأخلاقه على موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.136) عند مستوى (  $\alpha \leq 0,05$  )، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.019)، أي أن ما قيمته (0.019) من التغيرات في موثوقية المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.106)، ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (1.852) وهي غير دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

## 2- الطاقة (القدرة) الافتراضية:

لاختبار أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (4-10).

الجدول (4-10)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على موثوقية

المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| المتغير التابع              | (R)   | (R <sup>2</sup> )<br>معامل التحديد | F<br>المحسوبة | درجات الحرية | Siq*<br>مستوى الدلالة | β<br>معامل الانحدار | T<br>المحسوبة   | Siq*  |
|-----------------------------|-------|------------------------------------|---------------|--------------|-----------------------|---------------------|-----------------|-------|
| موثوقية المعلومات المحاسبية | 0.173 | 0.030                              | 3.038         | الانحدار     | 0.084                 | الثابت              | 11.572          | 0.000 |
|                             |       |                                    |               | البواقي      |                       | 98                  |                 |       |
|                             |       |                                    |               | المجموع      |                       | 99                  | الطاقة (القدرة) | 1.743 |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-10) أثر الطاقة (القدرة) الافتراضية على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للطاقة (القدرة) الافتراضية على موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.173) عند مستوى  $(\alpha \leq 0,05)$ ، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.030)، أي أن ما قيمته (0.030) من التغيرات في موثوقية

المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الطاقة (القدرة) الافتراضية ، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.124)، ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (3.038) وهي غير دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

### 3- رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل

لاختبار أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (11-4).

#### جدول (11-4)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على

موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد

| المتغير التابع              | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*          | $\beta$        | T        | Siq*  |
|-----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|---------------|----------------|----------|-------|
|                             | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة |              | مستوى الدلالة | معامل الانحدار | المحسوبة |       |
| موثوقية المعلومات المحاسبية | 0.417    | 0.17              | 20.578   | 1            | 0.000         | الثابت         | 8.997    | 0.000 |
|                             |          |                   |          | 98           |               |                |          |       |
|                             |          |                   |          | المجموع      |               |                |          |       |
|                             |          | 4                 |          | 99           |               | رأس المال      | 4.536    | 0.000 |

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$

إذ يُظهر الجدول (4-11) أثر رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية ، إذ بلغ معامل الارتباط (0.417) عند مستوى (  $\alpha \leq 0,05$  )، أما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغ (0.174)، أي أن ما قيمته (0.174) من التغيرات في موثوقية المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.301)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (20.578) وهي دالة عند مستوى (  $\alpha \leq 0.05$  ).

#### 4- الرهن والضمانات المقدمة من العميل

لاختبار أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (4-12).

الجدول (4-12)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على

موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد

| المتغير التابع              | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*            | معامل الانحدار | T        | Siq*     |
|-----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|-----------------|----------------|----------|----------|
|                             | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة | المحسوبة     | مستوى الدلالة   | المحسوبة       | المحسوبة | المحسوبة |
| موثوقية المعلومات المحاسبية | 0.185    | 0.03              | 3.473    | 1            | 0.065           | الثابت         | 7.245    | 0.000    |
|                             |          |                   |          | 98           |                 |                |          |          |
|                             |          |                   |          | 99           |                 |                |          |          |
|                             |          | 4                 |          | المجموع      | الرهن والضمانات | 1.864          | 0.065    |          |

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

إذ يُظهر الجدول (4-12) أثر الرهن والضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للرهن والضمانات المقدمة من العميل على موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.185) عند مستوى ( $\alpha \leq 0,05$ ) وهو غير دال، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.034)، أي أن ما قيمته (0.034) من التغيرات في موثوقية المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الرهن والضمانات المقدمة من العميل وهو معامل ضعيف، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.186)، ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (3.473) وهي غير دالة عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).



## 5- الظروف الاقتصادية للعميل

لاختبار أثر الظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وتظهر النتائج كما هي موضحة في الجدول (4-13).

### الجدول (4-13)

نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لقياس الظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية

المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد

| المتغير التابع              | (R)      | (R <sup>2</sup> ) | F        | درجات الحرية | Siq*          | $\beta$           | T        | Siq*  |
|-----------------------------|----------|-------------------|----------|--------------|---------------|-------------------|----------|-------|
|                             | الارتباط | معامل التحديد     | المحسوبة |              | مستوى الدلالة | معامل الانحدار    | المحسوبة |       |
| موثوقية المعلومات المحاسبية | 0.013    | 0.001             | 0.017    | 1            | 0.897         | الثابت            | 10.668   | 0.000 |
|                             |          |                   |          | 98           |               |                   |          |       |
|                             |          |                   |          | المجموع      |               |                   |          |       |
|                             |          |                   |          | 99           |               | الظروف الاقتصادية | 0.129    | 0.897 |

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

إذ يُظهر الجدول (4-13) أثر الظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، إذ بينت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية المعلومات المحاسبية، إذ بلغ معامل الارتباط (0.013) عند مستوى (0.05) ( $\alpha \leq$ )، أما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغ (0.001)، أي أن ما قيمته (0.001) من التغيرات في موثوقية المعلومات المحاسبية ناتج عن التغير في مستوى الظروف الاقتصادية للعميل، كما بلغت

قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.012)، ويؤكد عدم معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والتي بلغت (0.017) وهي غير دالة عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$ .

كما تم اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تعزى لخصائص العينة المبحوثة

#### 1- الجنس:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية) ، تبعا لمتغير الجنس، كما تم تطبيق اختبار (t-test) ويظهر الجدول (4-14) ذلك

#### الجدول (4-14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، واختبار (t-test)، تبعا لمتغير الجنس

| جودة المعلومات المحاسبية | الجنس | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|--------------------------|-------|-------|-----------------|-------------------|--------|---------------|
| الملاءمة                 | ذكر   | 64    | 3.48            | 0.48              | 2.318  | 0.023         |
|                          | أنثى  | 36    | 3.23            | 0.62              |        |               |
| الموثوقية                | ذكر   | 64    | 3.45            | 0.51              | 0.503  | 0.616         |
|                          | انثى  | 36    | 3.51            | 0.48              |        |               |

تشير النتائج في الجدول (4-14) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(0.05 \leq \alpha)$  في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد، تبعاً لمتغير الجنس، استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.318)، وبمستوى دلالة (0.023)، وكان الفرق لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي عن الإناث، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعاً لمتغير الجنس، استناداً إلى قيمة ((ف)) المحسوبة إذ بلغت (0.503)، وبمستوى دلالة (0.616).

## 2- متغير العمر:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية) ، تبعاً لمتغير العمر ، ويظهر ذلك في الجدول (4-15).

الجدول (4-15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة

المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعاً لمتغير العمر

| جودة المعلومات المحاسبية | العمر          | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------------------------|----------------|-------|-----------------|-------------------|
| الملاءمة                 | 30 سنة فأقل    | 10    | 3.54            | 0.61              |
|                          | 31-40 سنة      | 33    | 3.48            | 0.51              |
|                          | 41-50 سنة      | 29    | 3.40            | 0.65              |
|                          | 51-60 سنة      | 16    | 3.24            | 0.45              |
|                          | أكثر من 60 سنة | 12    | 3.20            | 0.36              |
|                          | المجموع        | 100   | 3.39            | 0.54              |
| الموثوقية                | 30 سنة فأقل    | 10    | 3.44            | 0.46              |
|                          | 31-40 سنة      | 33    | 3.34            | 0.37              |
|                          | 41-50 سنة      | 29    | 3.62            | 0.63              |
|                          | 51-60 سنة      | 16    | 3.41            | 0.49              |
|                          | أكثر من 60 سنة | 12    | 3.58            | 0.44              |
|                          | المجموع        | 100   | 3.47            | 0.50              |

يلاحظ من الجدول (4-15) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير العمر، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (4-16) الآتي:

#### الجدول (4-16)

تحليل التباين الأحادي للفروق في اجابات افراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات

المحاسبية في البنك الاهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير العمر

| جودة المعلومات المحاسبية | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|--------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الملاءمة                 | بين المجموعات  | 1.33           | 4            | 0.332          | 1.133  | 0.346         |
|                          | داخل المجموعات | 27.864         | 95           | 0.293          |        |               |
|                          | المجموع        | 29.194         | 99           |                |        |               |
| الموثوقية                | بين المجموعات  | 1.437          | 4            | 0.359          | 1.473  | 0.216         |
|                          | داخل المجموعات | 23.165         | 95           | 0.244          |        |               |
|                          | المجموع        | 24.602         | 99           |                |        |               |

تشير النتائج في الجدول (4-16) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعاً لمتغير العمر، استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.133)، وبمستوى (0.346) للملاءمة، (1.473)، وبمستوى (0.216) للموثوقية وهي قيم غير دالة.

### 3-متغير المؤهل العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية) ، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، ويظهر الجدول (4-17) ذلك.

#### الجدول (4-17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| جودة المعلومات المحاسبية | المؤهل العلمي | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|--------------------------|---------------|-------|-----------------|-------------------|
| الملاءمة                 | ثانوية عامة   | 5     | 3.56            | 0.30              |
|                          | بكالوريوس     | 86    | 3.37            | 0.57              |
|                          | ماجستير       | 9     | 3.47            | 0.40              |
|                          | المجموع       | 100   | 3.39            | 0.54              |

|      |      |     |             |           |
|------|------|-----|-------------|-----------|
| 0.44 | 4.28 | 5   | ثانوية عامة | الموثوقية |
| 0.45 | 3.45 | 86  | بكالوريوس   |           |
| 0.62 | 3.27 | 9   | ماجستير     |           |
| 0.50 | 3.47 | 100 | المجموع     |           |

يلاحظ من الجدول (4-17) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير المؤهل العلمي، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (4-18) الآتي:

الجدول (4-18)

تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات

المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| جودة المعلومات المحاسبية | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|--------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الملاءمة                 | بين المجموعات  | 0.343          | 3            | 0.114          | 0.38   | 0.767         |
|                          | داخل المجموعات | 28.851         | 96           | 0.301          |        |               |
|                          | المجموع        | 29.194         | 99           |                |        |               |
| الموثوقية                | بين المجموعات  | 6.345          | 3            | 2.115          | 11.121 | 0.000         |
|                          | داخل المجموعات | 18.257         | 96           | 0.19           |        |               |
|                          | المجموع        | 24.602         | 99           |                |        |               |

تشير النتائج في الجدول (4-18) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

$(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات

المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ

بلغت (0.38)، وبمستوى (0.767) للملاءمة، في حيث توجد فروق في الموثوقية استناداً إلى قيمة

ف المحسوبة إذ بلغت (11.121)، وبمستوى (0.000). وتم تطبيق اختبار شيفيه لمعرفة عائدة

الفروق في مجال الموثوقية تبعاً للمؤهل العلمي والجدول (4-19) يبين النتائج.



#### الجدول (4-19)

اختبار شيفيه للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في

البنك الأهلي المتحد (الموثوقية)، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

| المتوسط | ثانوية عامة | بكالوريوس | ماجستير |               |
|---------|-------------|-----------|---------|---------------|
| الحسابي | 4.28        | 3.45      | 3.27    | المؤهل العلمي |
| 4.28    | -           | 0.83*     | 1.01*   | ثانوية عامة   |
| 3.45    | -           | -         | 0.18    | بكالوريوس     |
| 3.27    | -           | -         | -       | ماجستير       |

يلاحظ من الجدول أن الفرق كان لصالح فئة ثانوية عامة عند مقارنتها مع فئتي ماجستير وبكالوريوس.

#### 4- متغير الخبرة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية) ، تبعاً لمتغير الخبرة ، ويظهر الجدول (4-20) ذلك.

الجدول (4-20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات افراد الدراسة على تحسين جودة

المعلومات المحاسبية في البنك الاهلي المتحد(الملاءمة والموثوقية)، تبعا لمتغير الخبرة

| الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | الخبرة                  | جودة المعلومات المحاسبية |
|-------------------|-----------------|-------|-------------------------|--------------------------|
| 0.54              | 3.56            | 19    | 5 سنوات فأقل            | الملاءمة                 |
| 0.56              | 3.25            | 46    | من 6 سنوات إلى 10 سنوات |                          |
| 0.50              | 3.49            | 35    | 11-15 سنوات             |                          |
| 0.54              | 3.39            | 100   | المجموع                 |                          |
| 0.40              | 3.34            | 19    | 5 سنوات فأقل            | الموثوقية                |
| 0.54              | 3.50            | 46    | من 6 سنوات إلى 10 سنوات |                          |
| 0.48              | 3.51            | 35    | 11-15 سنوات             |                          |
| 0.50              | 3.47            | 100   | المجموع                 |                          |

يلاحظ من الجدول (4-20) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد

الدراسة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة

والموثوقية)، تبعا لمتغير الخبرة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way

ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (4-21) الآتي:

الجدول (4-21)

تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات أفراد الدراسة على تحسين جودة المعلومات

المحاسبية في البنك الأهلي المتحد (الملاءمة والموثوقية)، تبعاً لمتغير الخبرة

| جودة المعلومات المحاسبية | مصدر التباين   | مجموع المربعات | درجات الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | مستوى الدلالة |
|--------------------------|----------------|----------------|--------------|----------------|--------|---------------|
| الملاءمة                 | بين المجموعات  | 1.73           | 2            | 0.865          | 3.054  | 0.056         |
|                          | داخل المجموعات | 27.464         | 97           | 0.283          |        |               |
|                          | المجموع        | 29.194         | 99           |                |        |               |
| الموثوقية                | بين المجموعات  | 0.435          | 2            | 0.218          | 0.874  | 0.421         |
|                          | داخل المجموعات | 24.166         | 97           | 0.249          |        |               |
|                          | المجموع        | 24.602         | 99           |                |        |               |

تشير النتائج في الجدول (4-21) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

$(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة

المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعاً لمتغير الخبرة، استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ

بلغت (3.054)، وبمستوى (0.056) للملاءمة، وللموثوقية (0.874)، وبمستوى (0.421) وهي

قيم غير دالة إحصائياً.

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة الحالية والتي هدفت لتعرف أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) في البنك الاهلي المتحد؟، والتي في ضوءها يقترح الباحث جملة من التوصيات، ويشتمل هذا الفصل على فقرتين هما:

#### 5-1 مناقشة النتائج والاستنتاجات:

لقد أثارت الدراسة العديد من الأسئلة، وعرضت فرضيات تتعلق بطبيعة العلاقة والأثر أثر المعايير الائتمانية (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية) في البنك الاهلي المتحد؟، وتوصلت إلى نتائج أسهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، واختبار فرضياتها، ويشير الباحث في البداية إلى أبرز نتائج دراسته:

1. أظهرت النتائج أن ابعاد الاستبانة التالية: شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، ورأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، والرهن والضمانات المقدمة من العميل، والمعايير الائتمانية جاءت بدرجة مرتفعة.

2. وبينت النتائج أن أبعاد الاستبانة التالية: الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، والظروف الاقتصادية للعميل، والملاءمة، والموثوقية جاءت بدرجة متوسطة.
3. كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سالب ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لكل من: شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، ووجود اثر ايجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، وعدم وجود أثر لكل من الرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل في الملاءمة.
4. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0,05$ ) لكل من: شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل، ووجود اثر ايجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل في الموثوقية.
5. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إجابات أفراد الدراسة على افراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير الجنس، ولصالح الذكور، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير الجنس.
6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير العمر.

7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير المؤهل العلمي، في حين توجد فروق في الموثوقية لصالح فئة ثانوية عامة عند مقارنتها مع فئتي ماجستير وبكالوريوس.

8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) في إجابات أفراد الدراسة على أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير الخبرة

**وبناء على ما تقدم يمكن إدراج أهم الاستنتاجات وهي:**

1. أن أثر شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، كان سالباً على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.
2. وجود أثر إيجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.
3. عدم وجود أثر لكل من الرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.
4. عدم وجود أثر لكل من: شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل والظروف الاقتصادية للعميل على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد

5. وجود أثر إيجابي لرأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.
6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير العمر.
7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير المؤهل العلمي، في حين توجد فروق في الموثوقية لصالح فئة ثانوية عامة عند مقارنتها مع فئتي ماجستير وبكالوريوس.
8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha \leq 0.05)$  في إجابات أفراد الدراسة على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد، تبعا لمتغير الخبرة.

## 5-2 التوصيات :

في ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي:

- الاهتمام والتأكيد على دور شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، والطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل، على ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك ، من خلال إجراءات عديدة.
- العمل على مواكبة التطورات في مجال ملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك، بالشكل الذي يمكن البنوك من زيادة كفاءتها في مجال استخدام هذه الأنظمة في تحسين الأداء.
- العمل على تخصيص دائرة مستقلة خاصة بملاءمة وموثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك بهدف زيادة الاستفادة من هذا النظام في تحسين الأداء.
- إعطاء دورات متخصصة يكون من خلالها التركيز على التركيز على الموثوقية لفئتي ماجستير وبكالوريوس.
- الاهتمام بتدريب الموظفين في مختلف الأقسام في الفنادق على كيفية استخدام جودة المعلومات المحاسبية بشكل يتناسب و متطلبات عملهم.
- إجراء المزيد من الدراسات تتناول بنوك اخرى مع زيادة عدد افراد العينة وتتناول متغيرات أخرى وأثرها على متغيرات تابعة متعددة مثل التوجه الاستراتيجي، والمسؤولية الأخلاقية.



- الاهتمام باعطاء دورات متخصصة للإناث تدور حول محور ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد وذلك لتنمية قدراتهم على استخدام جودة المعلومات المحاسبية بشكل يتناسب و متطلبات عملهم.
- قيام البنك بإعداد دراسات ومؤشرات ونسب مالية تساعد على الحكم على أداء العميل .
- تفعيل اعتماد البنك موثوقية المعلومات المحاسبية مع الواقع بعد مراجعتها عن طريق مراقب حسابات مستقل.
- اعتماد البنك على موثوقية المعلومات المحاسبية المالية والتي يقدمها البنك للعملي بدقة وسرية.

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبو المكارم، وصفي (2004) دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- أحمد، نبيل (2008) تحليل محفظة الاستثمار في المصارف التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية اليمنية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية المحاسبة والإدارة، جامعة عدن.
- التميمي، محفوظ (2012) القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، 8 (2): 29-56.
- الحسني، صادق (2009) الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤتمراً للبحوث والتطوير، السلسلة أ/العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة مؤتة، 10 (6): 95-109، الأردن.
- الحسين، قلاع، والدوري، مؤيد (2003) إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجية معاصرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- الحمزاوي، محمد (2002) اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية.

- الدغيم، عبدالعزيز، والأمين، ماهر، وأنجرو، إيمان (2006) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد، 28 (3): 191-210.
- الدهراوي، كمال الدين، ومحمد، سمير (2000) نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- الذنبيات، علي (2010) تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الزبيدي، حمزة (2004) الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
- العازمي، عامر (2012) أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط عمان الأردن.
- العكر، معنز (2010) أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- القاضي، حسين (2008) التدقيق الداخلي، الطبعة الأولى، دمشق: منشورات جامعة دمشق، سوريا.
- المطيري، فلاح (2010) الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- أندرسون، ديفيد، وسويني، دينس، ووليامس، توماس (2006) الأساليب الكمية في الإدارة، تعريب محمد توفيق البلقيني، دار المريخ للنشر، الرياض.
- حسين، رحيم (2008) الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.
- حسين، ليث، وداوود، سهير (2005) دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية: نموذج مقترح، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27-28/4، عمان.
- حمادة، رشا (2010) أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، ص ص 305 - 334 سوريا.
- حمدان، شذى (2010) آثار وتداعيات الأزمة المالية العالمية على أداء الشركات العامة المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

- خطيب، منال (2004) **تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.
- خلف، ياسين (2010) **محددات تكلفة السيولة في الأسواق الناشئة وأثر أزمة الائتمان العالمية عليها - دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- خليفة، محمد (2003) **إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص ص 113-130.**
- رحمانى، موسى، والغالي، بن إبراهيم (2010) **القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، ورقة عمل مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.**
- زرمان كريم (2008) **التوقع بخطر قرض البنك التجاري باستخدام نموذج ذي متغيرات كمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- زكي، أحمد (2010) **دور تقارير التآلفات الرقابية في تطوير هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي للحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، طنطا، مصر.**

- زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم (2007) دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 (1): 171-188.
- شاهين، علي (2006) دور أدوات التحليل المالي في ترشيد المعايير الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك: دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28)، العدد (3) سوريا.
- عبد اللطيف، عبد الحميد (2000) البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبد الله، تامر (2011) تقييم مخاطر التسهيلات الائتمانية وآثارها على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في التمويل كلية الأعمال، قسم التمويل، جامعة عمان العربية، عمان.
- غريب، عادل (2007) مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد، أبها، السعودية.
- قويدر، مي (2008) أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- كنعان، علي (2000) **النظام النقدي والمصرفي السوري: مشكلاته واتجاهات إصلاحه**، دار الرضا للنشر، دمشق.
- كويل، برايان (2006) **تحديد مخاطر الائتمان**، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، الطبعة العربية الأولى، القاهرة.
- مطر، محمد (2003) **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- مفتاح، صالح، ومعارفي، فريدة (2007) **المخاطر الائتمانية: تحليلها، قياسها، إدارتها، والحد منها**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-17 نيسان.
- نور، محمود (2008) **المحافظ الإستثمارية وأثر تنوع مكونات المحفظة في تخفيض مخاطرها**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث المنعقد في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

#### ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Al-Mashat, R. & Andreas B. (2007) **The Monetary Transmission Mechanism in Egypt**, IMF working paper, WP/07/285.

- Catherine, S., Fun Ho, Nurul Izza Yusoff (2009) A preliminary study on credit risk management strategies of selected financial institutions in Malaysia, **journal pengurusan**, 40450. Shah Alam.
- Marilyn, V., Gurprit C., & Francis, T. (2007) Reading Financial Statements for Better Investment Decisions, **Journal of Taxation of Investments**, 22 (2): 117-130.
- Moscove, S., Simkin, M., & Bagranoff, N. (2001) **Core Concepts of Accounting Information System**, 7<sup>th</sup> ed., John Wiley & Sons Ltd, England.
- Peecher, M., Solomon, I., & Trotman, K. (2010) **Improving the Quality of Financial Statement Audits by Updating External Auditors' Accountabilities**, University of Illinois, USA.
- Pingyang, G. (2007) **Keynesian Beauty Contest, Accounting Disclosure, and Market Efficiency**, University of Chicago, Graduate School of Business.
- Poddar, T., Randa, S., & Hsmik, K. (2006) **The Monetary Transmission Mechanism in Jordan**, IMF working paper, WP/06/48.
- Richard, T. (2005) **Macroeconomics: Theories and policies**, 5<sup>th</sup> edition, University of North Carolina at Chapel Hill, USA.
- Risk Management Group (2010) **The Quantitative Impact Study for Operational Risk: Overview of Individual Loss Data and Lessons Learned**, Report to Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, Switzerland, Basel (January).
- Sengonul, A., & Thorbecke, W. (2005) **The Effect of Momentary Policy on Ban Lending in Turkey**, Department of



Economics, Mersin University-Turkey, Department of Economics,  
George Mason University, Fairfax.

- Wen-Ying, W., & Chang, C. (2008) The effect of disclosure of intellectual capital and accounting performance on market valuation: evidence from Taiwan's semiconductor industry, **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, 5.

جامعة عمان العربية  
كلية إدارة الأعمال

السيد/السيدة .....  
الفاضل/الفاضلة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحث "فواز الشمري" بإجراء رسالة ماجستير بعنوان

**"أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية"**

وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على البنك الاهلي المتحد ، ولتحقيق أهداف الرسالة فقد تم إعداد هذه الاستبانة أرجو من حضرتكم وضع إشارة (√) أمام الفقرة التي تعبر عن وجهة نظركم حول فقرات الاستبانة علماً أن المعلومات ستبقى طي الكتمان والسراً، ولن تُستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

الباحث

فواز فاضل جدعان الشمري

المشرف

د.نمر عبدالحميد السليحات

**القسم الأول: البيانات الأولية (المعلومات الشخصية)**

يرجى وضع علامة (√) في المربع الذي ينطبق عليك.

1- الجنس:

ذكر  أنثى

2- العمر:

(30) سنة فأقل  (40-31)  (50-41)  (60-51)  أكثر من (60) سنة

3- المؤهل التعليمي:

ثانوية عامة  بكالوريوس  ماجستير  دكتوراه

4- عدد سنوات الخبرة:

(5) سنوات فأقل  (10-6)  (15-11)  أكثر من (15)

القسم الثاني: الاستبانة

"المعايير الائتمانية"

| م  | العبرة  | موافق<br>بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|--|---|---------------|-------|-------|-------|------------|
| <b>شخصية العميل وسمعته وأخلاقه</b>       |   |               |       |       |       |            |
| 1  | يقوم البنك قبل منح الائتمان بالتأكد من عدم حصول العميل على دعاوى قضائية               |               |       |       |       |            |
| 2  | يتم مراجعته الوضع الائتماني للعميل قبل التعامل معه                                    |               |       |       |       |            |
| 3  | يقوم البنك بطلب مستندات من العميل تبين شفافية سجله المالي وعدم وجود حكم دعاوي الإفلاس |               |       |       |       |            |
| 4  | يقوم البنك بقياس سمعة العميل من خلال المقابلة الشخصية                                 |               |       |       |       |            |
| 5  | يعتمد البنك على البعد الاجتماعي للعميل من خلال المجتمع الذي يعيش فيه                  |               |       |       |       |            |
| 6  | يعتمد البنك على المعلومات التي يستقيها عن العميل من خلال البنك المركزي                |               |       |       |       |            |
| <b>الطاقة (القدرة) الافتراضية للعميل</b> |   |               |       |       |       |            |
| 7  | تعتبر القدرة الإيرادية للعميل سبب رئيس في قبول أو رفض طلب العميل                      |               |       |       |       |            |

| م   | العبرة  | موافق<br>بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---|---|---------------|-------|-------|-------|------------|
| 8   | تعتبر القدرة الإيرادية للعميل محدد رئيس للمقدرة الاستيعابية للدين   |               |       |       |       |            |
| 9   | يقوم البنك بتحديد قدرة العميل الحالية والمستقبلية على السداد  |               |       |       |       |            |
| 10  | كلما كانت القدرة الافتراضية للعميل أكبر كلما زادت نسبة قبول طلبه في حدود مقدرته الاستيعابية                     |               |       |       |       |            |
| <b>رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل</b> |   |               |       |       |       |            |
| 11  | يقوم البنك بالتأكد من كفاية مصادر العميل لسداد التزاماته  |               |       |       |       |            |
| 12  | يتعين على البنك تحليل القوائم المالية والوقوف على ملائمة الهيكل التمويلي للعميل                                 |               |       |       |       |            |
| 13  | يقوم البنك بالاعتماد على السيولة المتوفرة لدى العميل من خلال التنبؤ بمقدرة العميل على الاستمرار في مزاولة نشاطه |               |       |       |       |            |
| <b>الرهن والضمانات المقدمة من العميل</b>      |   |               |       |       |       |            |
| 14  | يقوم البنك بإعداد نسب ائتمانية تحليلية للرهن والضمانات المقدمة من العميل  |               |       |       |       |            |
| 15  | يقوم البنك بالاعتماد على الرهن والضمانات بتحديد   |               |       |       |       |            |

| م                               | العبرة   | موافق<br>بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|---------------------------------|--|---------------|-------|-------|-------|------------|
|                                 | سقف الائتمان الممنوح   |               |       |       |       |            |
| 16                              | يتأكد البنك من القدرة والضمانات المقدمة من العميل في تغطية كافة التزامات العميل                    |               |       |       |       |            |
| 17                              | يعتمد البنك على الرهن والضمانات في زيادة الضمان من العميل  |               |       |       |       |            |
| 18                              | يحدد البنك نسبة محددة من قيمة الضمانات التي تقدم للعميل (75%) منها مثلاً.                          |               |       |       |       |            |
| <b>الظروف الاقتصادية للعميل</b> |  |               |       |       |       |            |
| 18                              | يعتمد البنك في سياسته على الأجواء الاقتصادية للدولة  |               |       |       |       |            |
| 19                              | يعتمد البنك على دراسة جدوى للحالة الاقتصادية للعميل  |               |       |       |       |            |
| 20                              | يعتمد البنك على المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يعمل العميل داخل إطارها |               |       |       |       |            |
| 21                              | يقوم البنك بإعداد دراسات ومؤشرات ونسب مالية تساعد بالحكم على أداء العميل                           |               |       |       |       |            |
| 22                              | يقوم البنك بعمل مقياس لقدرة العميل على الاستمرارية في مزاولة النشاط                                |               |       |       |       |            |

## "جودة المعلومات المحاسبية"

|                  | العبرة   | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|------------------|--|------------|-------|-------|-------|------------|
| <b>الملاءمة</b>  |  |            |       |       |       |            |
| 1                | يعتمد البنك على الائتمان المطلوب بالحكم على جودة المعلومات المحاسبية                                     |            |       |       |       |            |
| 2                | يعمل البنك على ملاءمة تقدية المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب   |            |       |       |       |            |
| 3                | يعتمد البنك على ملاءمة المعلومات المحاسبية مع الواقع عن طريق طلب تقرير من مراجع حسابات مستقل             |            |       |       |       |            |
| 4                | يحرص البنك على توصيل البيانات لمتخذي القرار بطرق ملائمة  |            |       |       |       |            |
| 5                | يعتمد البنك على ملاءمة المعلومات المحاسبية وتطبيقها مع احتياجاته بعد مراجعتها عن طريق مراجع حسابات مستقل |            |       |       |       |            |
| <b>الموثوقية</b> |  |            |       |       |       |            |
| 6                | يعتمد البنك على امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية   |            |       |       |       |            |
| 7                | يعتمد البنك على موثوقية المعلومات المحاسبية مع الواقع بعد مراجعتها عن طريق مراجع                         |            |       |       |       |            |

| معارض بشدة | معارض | محايد | موافق | موافق بشدة | العبرة   |    |
|------------|-------|-------|-------|------------|--|----|
|            |       |       |       |            | حسابات مستغل   |    |
|            |       |       |       |            | يعتمد البنك على موثوقية البيانات المالية التي يقدمها للعميل      | 8  |
|            |       |       |       |            | يعتمد البنك على موثوقية القوائم المالية للعميل                   | 9  |
|            |       |       |       |            | يعتمد البنك على موثوقية حصوله على المعلومات المحاسبية بدقة وسرية | 10 |

أية ملاحظات أو اقتراحات أخرى:

.....

.....



## جدول محكمين الاستبانة

| م  | الاسم             | الجامعة                         | الرتبة العلمية |
|----|-------------------|---------------------------------|----------------|
| 1  | د.سامي وهبة       | جامعة الكويت                    | أستاذ.دكتور    |
| 2  | عفاف ابو زر       | جامعة عمان العربية              | دكتور          |
| 3  | فيصل الحربي       | الهيئة العاملة للتعليم التطبيقي | دكتور          |
| 4  | زياد السعيدات     | جامعة عمان العربية              | أستاذ مساعد    |
| 5  | على عبدالرحيم     | جامعة الكويت                    | أستاذ دكتور    |
| 6  | نبيل الحلبي       | جامعة عمان العربية              | أستاذ دكتور    |
| 7  | محمد شبيطة        | جامعة عمان العربية              | دكتور          |
| 8  | حمزة عباس سليمان  | الهيئة العاملة للتعليم التطبيقي | أستاذ          |
| 9  | عايشة العصفور     | الهيئة العاملة للتعليم التطبيقي | أستاذ          |
| 10 | تركي بادي عمر     | جامعة الكويت                    | دكتور          |
| 11 | نايف الشمري       | جامعة الكويت                    | دكتور          |
| 12 | عبدالرحيم القدومي | جامعة الشرق الأوسط              | دكتور          |
| 13 | طارق ضرغام        | جامعة عمان العربية              | دكتور          |